

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- بن عتو محمد
- بوبكر الهاشي

تحت عنوان:

السياسة النقدية

كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر
دراسة تحليلية للفترة 2000-2022

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	(أستاذ محاضر "أ" - جامعة ابن خلدون ن تيارت)	أ. آجري خيرة
مشرفا و مقررا	(أستاذ محاضر "أ" - جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. ضالع دليلة
مناقشا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. بلجيلالي فتيحة

السنة الجامعية: 2025/2024



شكر وتقدير

" يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " أشكر الله الذي لا إله إلا هو...تبارك وتعالى، إذ وفقني في إنجاز هذا العمل ورزقني القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتني، فله الحمد والشكر كما يحبه ويرضاه أثني عليه الخير كله.

ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين صاحب الخلق العظيم محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم... الذي أدى الأمانة وبلغ الرسالة ونحن على ذلك من الشاهدين.

أخص بالشكر والامتنان لمشرفة هذا العمل الأستاذة الفاضلة ضالع دليلة لقبولها الإشراف على هذه المذكرة ولنصائحها القيمة التي وجّهتنا بها خلال مسيرة البحث ومساندتها لنا في جميع مراحل إنجاز هذه المذكرة.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على تحملهم مشاق قراءتهم للمذكرة وقبولهم مناقشتها.

وكذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في دعمي طوال مسيرتي الدراسية، وكان له الفضل بعد الله في الوصول إلى هذه المرحلة. شكرًا لكل من علّمني حرفًا، ولكل من قدّم لي يد العون والمساعدة، ولكل من دعمني بكلمة طيبة أو دعاء صادق..

الإهداء

إلى من ربّنتي وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى معنى الحب...
وإلى معنى الحنان والتفاني... إلى بسمّة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر
نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى إنسان في الوجود
(أمي الحبيبة)

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى العطاء
إلى من كانت أنامله شموعا أنارت لي الطريق لبلوغ ما أنا عليه...
إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يبارك في عمره ليرى ثمارا قد حان
قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد
(أبي الغالي)

إلى من تقاسموا معي عبئ الحياة والسند الذي ارتكز عليه والذين شاركوني جميع
مراحل حياتي (إخوتي الأعزاء)

جدول المحتويات:

شكر وتقدير	
الإهداء	
جدول المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة:..... ب	
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية	8
تمهيد:.....	9
المبحث الأول: السياسة النقدية ضمن السياسة الاقتصادية	10
المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية	10
المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية وأدواتها	12
المطلب الثالث: تعريف السياسة النقدية وتطورها	15
المطلب الرابع: عوامل نجاح السياسة النقدية	19
المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية.....	21
المطلب الأول: الأهداف الأولية (التشغيلية) للسياسة النقدية.....	21
المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.....	22
المطلب الثالث: أهداف النهائية للسياسة النقدية	24
المطلب الرابع: التناقض في الأهداف	26
المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية	28
المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية غير مباشرة	28
المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية	30
المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية	32
المطلب الرابع: تقييم أدوات السياسة النقدية	32
خلاصة الفصل:.....	36

الفصل الثاني: تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).....	37
تمهيد:.....	38
المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	39
المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر ما قبل سنة 1990	39
المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2001	40
المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر ابتداء من سنة 2001	41
المطلب الرابع: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	43
المبحث الثاني: تطور الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر	48
المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال فترة 2000-2022.....	48
المطلب الثاني: تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	53
المطلب الثالث: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	55
المطلب الرابع: تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	57
المبحث الثالث: تطور الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر	62
المطلب الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.....	62
المطلب الثاني: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022:.....	63
المطلب الثالث: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	64
المطلب الرابع: تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	66
خلاصة الفصل:.....	68
الخاتمة:.....	71
قائمة المراجع:.....	75

قائمة الجداول:

جدول رقم 1-1: الفرق بين السياسة الاقتصادية الظرفية و السياسة الهيكلية	11
جدول رقم 2-2: تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	44
جدول رقم 2-3: تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	45
جدول رقم 2-4: تطور معدلات أداة إسترجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2002-2022	46
جدول رقم 2-5: تطور معدلات أداة تسهيلات الودائع في الجزائر خلال الفترة 2005-2022	47
جدول رقم 2-6: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	48
جدول رقم 2-7: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	50
جدول رقم 2-8: تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	53
جدول رقم 2-9: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	55
جدول رقم 2-10: تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	58
جدول رقم 2-11: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	62
جدول رقم 2-12: تطور معدلات النمو الحقيقي للناتج الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	63
جدول رقم 2-13: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	65
جدول رقم 2-14: تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	66

قائمة الأشكال:

الشكل رقم 1-1: المربع السحري لكادلور.....	14
الشكل رقم 2-2: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.....	49
الشكل رقم 2-3: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.....	51
الشكل رقم 2-4: تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.....	54
الشكل رقم 2-5: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.....	55
الشكل رقم 2-6: تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.....	59
الشكل رقم 2-7: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.....	62
الشكل رقم 2-8: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.....	66

مقدمة:

مقدمة:

منذ حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 وبروز أفكار الاقتصادي ج. م. كينز الذي انتقد أفكار الاقتصاديين الكلاسيك التي استبعدت دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحصرته في الحماية والعدالة والأمن والدفاع عن الدولة وذلك لأن للنشاط الاقتصادي حسب اعتقادهم آلية ذاتية لإعادة توازنه (اليد الخفية لآدم سميث وقانون المنافذ لساى)، وبعد عجز الاقتصاديات التي كانت تتبنى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي عن تحقيق التوازن الاقتصادي بشكل آلي ظهرت أفكار الاقتصادي كينز التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعادة توازنه والمحافظة عليه وذلك من خلال تطبيق سياسات معينة لتجاوز الأزمة، ومن ثم ارتبط دور الدولة بالنشاط الاقتصادي.

في هذا السياق، تلعب السياسة الاقتصادية دوراً محورياً في رسم الطريق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية. وتشمل السياسة الاقتصادية مجموعة من الإجراءات والخطط التي تعتمدها الحكومات بهدف تنظيم النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف محددة مثل النمو، الاستقرار، وتوزيع الدخل. وتنقسم هذه السياسة عادة إلى ثلاث مكونات رئيسية: السياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية، إلى جانب سياسات هيكلية أخرى. ومن بين هذه المكونات، تبرز السياسة النقدية كأداة مؤثرة في استقرار الاقتصاد الكلي وتحفيز النشاط الاقتصادي. وتتمثل السياسة النقدية في الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي من أجل التحكم في عرض النقود، وأسعار الفائدة، والتضخم، وسعر صرف العملة. وتستخدم هذه الأدوات لضبط الدورة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار، وضمان استقرار الأسعار، وهي عناصر أساسية لأي مسعى تنموي ناجح.

تظهر أهمية السياسة النقدية بشكل خاص في الدول النامية، حيث تكون الأسواق المالية أقل تطوراً، وتكون الاقتصادات أكثر عرضة للصدمات الخارجية. ومن هنا، فإن الاستخدام الذكي والمتوازن للسياسة النقدية، ضمن إطار سياسة اقتصادية شاملة ومتكاملة، يمكن أن يسهم بفعالية في تهيئة بيئة اقتصادية مشجعة على الاستثمار والإنتاج، ومن ثم تسريع عجلة التنمية الاقتصادية.

إن الجزائر باعتبارها إحدى الدول النامية قد شهدت سلسلة من التحولات والتطورات الكبرى. وقد برزت هذه التحولات بشكل ملحوظ لا سيما عقب الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها البلاد في العقد الأخير من القرن العشرين. جاءت هذه الأزمة نتيجة التأثيرات السلبية لأزمة الديون التي نشأت في منتصف الثمانينيات، مقترنة بانخفاض أسعار النفط، الذي يعد المصدر الرئيسي لدخل الدولة. تعتبر فترة التسعينيات مرحلة حاسمة في عملية التحول الاقتصادي بالجزائر؛ إذ بدأت خلالها الأفكار تتجه نحو التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد سوق حر. ولتحقيق ذلك، تم التركيز على تنفيذ إصلاحات هيكلية ومؤسسية، بالإضافة إلى إعادة تقييم الإجراءات القانونية والتنظيمية. إذ لم يبرز معنى السياسة النقدية في الجزائر بوضوح إلا بعد إصلاحات التسعينيات، حيث كان يتم توليد النقود بشكل مفرط قبل ذلك لسد عجز الموارد المحدودة. كانت السياسة

الاقتصادية حينذاك محدودة المعالم وتمتد جذورها إلى الفكر الاشتراكي، كما تبنت السلطات النقدية لفترة طويلة مفاهيم التخطيط المركزي.

يُعتبر صدور قانون النقد والقرض 10-90 نقطة محورية، حيث من خلاله تجلّى دور السياسة النقدية، وأكد أن البنك المركزي هو الجهة النقدية المسؤولة عن إدارة هذه السياسة. أعقب ذلك مجموعة من الإصلاحات المختلفة على قانون النقد والقرض للتكيف مع الوضع الاقتصادي لكل حقبة. إن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق أتاح لها حرية أكبر في تخصيص مواردها واستراتيجياتها، مما منحها سيطرة أفضل على مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما شجّع هذا الانتقال على استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف رئيسية مثل تحقيق التوازن الخارجي، تعزيز النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار، وتقليل معدلات البطالة.

الإشكالية:

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟

الأسئلة الفرعية:

يشق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأهمية التي تحتلها السياسة النقدية ضمن السياسات الاقتصادية؟
- كيف أثرت أدوات السياسة النقدية في الجزائر على أهداف السياسة الاقتصادية؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، تم صياغة الفرضيات التالية:

- للسياسة النقدية دور هام بين السياسات الاقتصادية وذلك بالتأثير على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.
- لقد كان لأدوات السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر آثار إيجابية على كل من النمو الاقتصادي، التشغيل، التضخم وميزان المدفوعات.

أسباب اختيار الموضوع:

- الاهتمام بمواضيع نابعة من التخصص وموضوع السياسة النقدية يصب في صلب تخصص العلوم الاقتصادية.
- الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع السياسة النقدية في الجزائر على المستوى الوطني والدولي، خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والمستجدة التي يشهدها الاقتصاد الوطني.

- تعتبر الدراسات النقدية من بين الدراسات التي حظيت باهتمامات كبار المفكرين الاقتصاديين ومحل جدل فكري قائم بين مختلف المدارس الاقتصادية لعقود زمنية طويلة.
- ديناميكية الموضوع وتميزه بالتجديد والاستحداث.

منهج الدراسة:

تبعاً لمتطلبات دراسة البحث، تم استعمال المناهج والأدوات التالية:

- **المنهج الوصفي:** عن طريق التعرض للسياسة الاقتصادية ولسياسة النقدية من الناحية النظرية من أجل الإلمام بمختلف جوانب البحث ولأخذ فكرة عامة حول طبيعة متغيرات الدراسة ونوع العلاقة التي تربط بينها.
- **المنهج التحليلي:** حيث تم التركيز على مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2022. سعى البحث إلى تحليل وتقييم فعالية هذه السياسة لكل سنة من سنوات الدراسة المختلفة، واستكشاف الأسباب الممكنة والتفسيرات المحتملة لتغيرات مؤشرات السياسة النقدية. أُبرزت في الدراسة التحديات الرئيسية التي تعيق تحقيق السياسة لأهدافها المرجوة، كما تمت مناقشة الآليات الأساسية التي قد تسهم في تفعيلها بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد الجزائري والسعي نحو تعزيز بنيته الاقتصادية.
- **المنهج التاريخي:** تم الاعتماد على هذا المنهج لكونه يتناسب مع البحث من خلال تناول التطور التاريخي الذي مر به حقل السياسة النقدية في الجزائر، حيث أن دراسة هذا موضوع لا يمكن أن يتم دون التطرق إلى الإطار الزمني والسيروية التاريخية للسياسة النقدية، منذ الاستقلال سنة 1962، إلى غاية آخر سنة في فترة الدراسة.
- **المنهج الإحصائي:** لا تخلو أي دراسة في العلوم الاقتصادية عموماً من الإحصاءات والأرقام كأدلة صادقة وشواهد دقيقة وكأحد أساليب وصف الظواهر وإثبات الحقائق العلمية، وذلك من خلال إعطاء بعض الإحصائيات حول موضوع الدراسة.

أهمية البحث:

تحظى دراستنا بأهمية كبيرة لأنها تتناول أحد أبرز المواضيع الحساسة والمهمة على الساحة الوطنية، ألا وهو السياسة النقدية في الجزائر. يعتبر هذا الموضوع من أكثر القضايا التي يتم تداولها ومناقشتها بين الباحثين والمفكرين في المجال الاقتصادي، خاصة في ضوء الظروف الحالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال قدرتها على توفير تصور سليم وفهم واضح للمراحل المختلفة التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال، حيث تتناول خصائص وظروف كل مرحلة، وتأثيراتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني.

أهداف البحث:

- محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع السياسة النقدية.
- الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، واختبار صحة الفرضيات من عدمها.
- الوقوف على واقع السياسة النقدية في الجزائر من خلال عرض منظم لأهم المراحل التي مرت بها، وخصائص وظروف كل مرحلة.
- دراسة تطور أهداف السياسة النقدية عبر المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري في محاولة لمعرفة الدور الذي لعبته السياسة النقدية من خلال آلياتها في تفعيل عمليات الإصلاحات الاقتصادية.

حدود الدراسة:

- حدود زمنية حيث تم حصر هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2022.
- حدود مكانية حيث تختص هذه الدراسة بدولة الجزائر واقتصادها.

صعوبات الدراسة:

- تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة فيما يلي:
- اتساع الموضوع وتداخله مع تخصصات علمية أخرى كعلم القانون، علم الاجتماع.
 - تضارب الإحصاءات بين المصالح والوزارات الحكومية مقارنة بالبيانات على مستوى المؤسسات الدولية.
 - تحليل السياسة النقدية في الجزائر كموضوع أكاديمي غير واضح وهذا راجع إلى طبيعة الأنظمة المغلقة التي يصعب فيها وجود بيانات وإحصائيات دقيقة.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة حول الموضوع نذكر:

- 1- إبرير محمد، السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2015-2016. تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء مدى إسهام السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، من خلال تسليط الضوء على تأثير متغيرات السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1970 إلى 2013. أظهرت الدراسة أن نجاح تطبيق السياسة النقدية يتطلب توافر قدر كبير من الاستقلالية للسلطة النقدية، إلى جانب الإلمام العميق بأدوات السياسة النقدية وإجراءاتها، فضلاً عن ضرورة وجود بيئة اقتصادية ملائمة. أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن السياسة النقدية المنفذة في الجزائر قد ساهمت في تحقيق نوع من التوازن النقدي، مما انعكس إيجابياً على متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وخاصة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2013.

2- عزازي سامية، **محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2021**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة مصرفية، جامعة الجزائر 3، 2022-2023. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي، وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وقد ركزت الدراسة بشكل خاص على تقييم مساهمة تلك الأدوات في تحقيق الاستقرارين الداخلي والخارجي. توصلت النتائج إلى أن الاستقرار النقدي في الجزائر شهد تقلبات دورية نتيجة اعتماده الكبير على التغيرات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بتذبذبات أسعار النفط.

3- يحيى آمال، **قنوات انتقال السياسة النقدية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 3، 2023-2024، تلخص هذه الأطروحة تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة انتقالها عبر قنوات سعر الفائدة، الائتمان، وسعر الصرف الحقيقي باستخدام منهج (NARDL) تشير النتائج إلى أن انتقال السياسة النقدية غير متناظر باستثناء تأثير سعر فائدة القروض على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم. كما تبين أن سعر الفائدة بين البنوك هو الأداة الأكثر نجاعة، وأن قناة سعر الفائدة التقليدية هي الأكثر تأثيراً في دفع النمو الاقتصادي، بينما يظهر أن التغيرات الإيجابية في حجم الائتمان فعالة على المدى الطويل، والتغيرات السلبية في سعر الصرف أكثر تأثيراً على التضخم في الأجل القصير.

4- دراسة حمداني معمر، بناي مصطفى 2021، **بغنوان السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017**. تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالسياسة النقدية من حيث الأهداف والأدوات، مع تحليل تطورها في الجزائر خلال فترة 2000 إلى 2017، وتقييم أداء بنك الجزائر في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة. وتوصلت إلى أن السياسة النقدية شهدت إصلاحات هامة، مما سمح باستخدام مزيج من الأدوات للتأثير على النشاط الاقتصادي، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق بعض الأهداف كالتشغيل الكامل والنمو المرتفع والتوازن الخارجي، نتيجة لتأثر هذه الأهداف بعوامل دولية خارجية.

5- دراسة شلغوم عميروش، **بغنوان فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 دراسة تحليلية**، تلخص هذه الدراسة فعالية السياسة النقدية في الجزائر، من خلال تحليل الإطار القانوني لها وتأثيرها العملي على استقرار المستوى العام للأسعار. توصلت الدراسة إلى أن الإطار القانوني لم يستفد من التطورات الحديثة في الفكر النقدي، كما أن تحكم بنك الجزائر في القاعدة النقدية والعرض النقدي كان محدوداً، مما يجعل معدلات التضخم مرتبطة بعوامل أخرى غير السياسة النقدية وحدها. ومن بين هذه العوامل، يشير البحث إلى دور إجماع المصارف عن الإقراض والسياسة المالية الحذرة في امتصاص السيولة، وهو ما يساهم في استقرار الأسعار.

6- دراسة عبد القادر مطاي، صلاح محمد، بلقلة براهيم، بعنوان دور أدوات السياسة النقدية في تحفيز الاستثمارات المحلية في الجزائر، 2018، تلخص هذه الدراسة دور السياسة النقدية في تحفيز الاستثمار المحلي من خلال التحكم في العرض النقدي وتأثيره على النشاط الاقتصادي. حيث تؤثر السياسة النقدية على الاستثمار عبر علاقة عكسية بين العرض النقدي وسعر الفائدة، وعلاقة طردية بين العرض النقدي والاستثمار المحلي، إذ يؤدي ارتفاع العرض النقدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وزيادة معدلات نمو الاستثمار. ومع ذلك، قد يؤدي الإفراط في العرض النقدي إلى ضغوط تضخمية تؤثر سلبًا على الادخار والاستثمار. وتلعب أدوات السياسة النقدية مثل الاحتياطي الإجمالي ومعدل إعادة الخصم دورًا أساسيًا في ضبط السيولة الفائضة. ومن هنا، تحدد أهم المتغيرات المؤثرة في الاستثمار الخاص في الجزائر وهي سعر الفائدة، العرض النقدي، معدل الاحتياطي النقدي القانوني، ومعدل إعادة الخصم.

بالنسبة لدراستنا هذه فقد اختلفت عما سبقتها من الدراسات من حيث أنها تعتبر بمثابة امتداد وتحديث للدراسات السابقة في إطار زمني حديث نسبياً. حيث ركزنا دراستنا خلال فترة طويلة نسبياً تقدر ب 22 سنة. من سنة 2000 إلى غاية سنة 2022، وتركز دراستنا على استعراض الجوانب النظرية المرتبطة بموضوع السياسة النقدية، مع محاولة تحليل تطبيقها على الواقع الاقتصادي الجزائري، وتوضيح مدى تأثير السياسة النقدية وتأثيرها بالإصلاحات الاقتصادية التي تم اعتمادها تحت إشراف السلطات النقدية ويتم ذلك من خلال تقديم أهم الإحصائيات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والنقدية. وهذا من شأنه أن يمنح تصوراً أوسع وأدق لفهم تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر وتقدير التأثير المحتمل لمختلف الأدوات المستخدمة خلال هذه الفترة على تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

هيكل البحث:

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لكل من السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث. المبحث الأول بعنوان السياسة النقدية ضمن السياسة الاقتصادية، أما المبحث الثاني فقد كان بعنوان أهداف السياسة النقدية، يليه المبحث الثالث بعنوان أدوات السياسة النقدية.

بالنسبة للفصل الثاني فقد أولينا الاهتمام إلى الجانب التطبيقي للدراسة والذي كان عبارة عن دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة النقدية في تحقيق كل من الأهداف الوسيطة والنهائية لها وذلك خلال الفترة 2000-2022، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أيضاً. المبحث الأول بعنوان مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، أما المبحث الثاني فكان بعنوان تطور الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، يليه المبحث الثالث بعنوان تطور الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

تلعب السياسة الاقتصادية دورا كبيرا في تحقيق أهداف وتنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، فالأهمية التي تكتسبها في تنظيم النشاطات الاقتصادية جعل من صانعها يتخذ كل التدابير اللازمة لإعدادها على أحسن وجه من أجل تحقيق أهدافها بشكل مقبول وذلك من خلال إتباع عدة خطوات من أجل تحقيق الكفاءة اللازمة.

وللسياسة الاقتصادية عدة أدوات ومن بين أهم هذه الأدوات السياسة النقدية التي تعتبر أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، بحيث تقوم السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة للسياسة الاقتصادية، ومن خلال هذا الفصل نهدف إلى توضيح أهمية السياسة النقدية ضمن السياسات الاقتصادية حيث يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث مقسمة كالتالي:

- المبحث الأول: السياسة النقدية ضمن السياسة الاقتصادية
- المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية
- المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

المبحث الأول: السياسة النقدية ضمن السياسة الاقتصادية

تحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة الاقتصادية والتي يعبر عنها بالمربع السحري لكالدور وفي هذا المبحث سوف نطرق لتعريف السياسة الاقتصادية وأهدافها ثم السياسة النقدية باعتبارها جزء منها.

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

لقيام الدولة بدورها الاقتصادي يتعين عليها رسم سياساتها الاقتصادية الكفيلة بتحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

أولاً: تعريف السياسة الاقتصادية (1): هناك العديد من التعاريف للسياسة الاقتصادية نذكر منها

- هي مجموعة من القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما سواء على الأجل القصير أو الأجل الطويل باستخدام مختلف الوسائل (2).
- تعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال (3).
- السياسة الاقتصادية هي محاولات صائغي السياسة للتأثير على حركة واتجاه الكليات الاقتصادية بهدف تحسين الأداء الاقتصادي (4).
- السياسة الاقتصادية لا تخرج عن كونها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة. فيمكن تحديد السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة الأهداف والأدوات والعلاقات المتبادلة بينها (السياسة الاقتصادية = أهداف + أدوات + زمن) (5).

(1) السياسة في اللغة العربية قد تستعمل لتعني الواقع السياسي politiques و قد تستخدم لتعني " برنامج عمل في مجال معين Policy (في الانجليزية)

² Jaque Muller et autres, économie manuel d'application, Paris : DUNOD, 3eme édition, 2002, p.188.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 29.

⁴ احمد مجذوب احمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية، 2003، ص 59.

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 208.

- يقصد بالسياسة الاقتصادية تأثير الدولة على النشاط الاقتصادي بهدف توجيهه في اتجاه مرغوب، وكذلك مقدار تدخلها للتأثير في عمل الوحدات الاقتصادية.⁽¹⁾
- نلاحظ أن التعريفات السابقة اتفقت على أن السياسة الاقتصادية لا تعدو أن تكون مجموعة إجراءات وتدابير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق أهداف معينة.

ثانياً: أنواع السياسات الاقتصادية

نميز بين نوعين من السياسات الاقتصادية، السياسة الظرفية (المؤقتة) والسياسة الهيكلية⁽²⁾

- **السياسة الاقتصادية الظرفية:** تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل: توازن سوق العمل (مشكلة البطالة)، توازن سوق السلع والخدمات (نمو غير تضخمي للطلب ونمو الإنتاج) وتوازن خارجي (السلع، الخدمات ورؤوس الأموال)، وتتعلق السياسات الظرفية أساساً بالسياسة المالية والسياسة النقدية.
- **السياسات الاقتصادية الهيكلية:** تهدف إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد على الأجل الطويل تماشياً مع التطورات الاقتصادية، ومع ذلك فقد يقع تداخل بينها وبين السياسة الاقتصادية الظرفية إذ يمكن للسياسات قصيرة الأجل التي تستمر طويلاً أن تؤدي إلى تغيير في بنية الاقتصاد، كما يمكن للسياسة الهيكلية أن تساهم في نجاح السياسة الظرفية كاستعمال أموال الخصخصة (وهي سياسة هيكلية) في تمويل الإنفاق العام، و بالموازاة تحتاج السياسات الهيكلية إلى سياسات ظرفية منسجمة معها فمثلاً في الاتحاد الأوروبي تزامن قرار الانضمام إلى اليورو (وهي سياسة هيكلية) مع اعتماد سياسة مالية موجهة لتقليص العجز الموازني و المديونية العمومية.

عموماً يمكن تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسات الاقتصادية في الجدول التالي:

جدول رقم 1-1: الفرق بين السياسة الاقتصادية الظرفية و السياسة الهيكلية

السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية	
المدة	المدى القصير	المدى الطويل
الهدف	التوازنات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل	تغيير هيكل وبنية الاقتصاد على الأجل الطويل
من بين الأدوات	السياسة المالية، السياسة النقدية	سياسة الخصخصة، السياسة الصناعية
النتائج	كمية	نوعية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على تعاريف سابقة

¹ Allen, (Edward.D) and Brownlee, Economics of public finance, prentice-Hall, Inc, New York, 1948, P13.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية وأدواتها

يؤدي التداخل في النشاط بين الأعوان الاقتصاديين وقيام المعاملات الى حدوث تدفقات حقيقة ونقدية من الجانبين، وتتم هذه المعاملات من خلال آليات معقدة ومتشابكة. تعتبر السياسات الاقتصادية الكلية من اهم الوسائل التي تعمل على تنظيم هذا النوع من النشاطات، ويتم ذلك من خلال مجموعة من السياسات والتي تتمثل في السياسات النقدية والسياسات المالية والتي يتم التنسيق فيما بينها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف والتي مثلها " كالدور " في شكل مربع سحري رؤوسه تمثل أهداف السياسات الاقتصادية الكلية.

أولاً: أهداف السياسة الاقتصادية

تهدف النظرية الاقتصادية الكلية الى تفسير المشاكل التي يواجهها الاقتصاد ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء عليها ولا يتم ذلك إلا بوضع سياسة اقتصادية تكون من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف وقد تم تلخيصها من طرف " كالدور " في أربعة أهداف تسمى بالمربع السحري لكالدور⁽¹⁾.

1- البحث عن تحقيق النمو الاقتصادي:

حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6% ويعتبر الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج، المداخيل، وثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو ففي الفترة القصيرة تعكس الزيادة في المستوى الناتج المحلي ارتفاعاً في مستوى التوظيف وزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي حيث في الفترة القصيرة يكون جهاز الإنتاج ثابتاً، أما في الفترة الطويلة فإن المؤشر التعبير منفرداً، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، كما أن المحاسبة الوطنية لا يمكن حالياً إدراج التكاليف الفعلية فيها للحصول على المنتجات مثل تكاليف التلوث تدهور البيئة الآثار الخارجية.

2- البحث عن التشغيل الكامل:

حسب كالدور " يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة 0%. الهدف الرئيسي الثاني من السياسة الاقتصادية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من مستويات التشغيل والذي يصاحبه كعينة مستوى منخفض من البطالة حيث يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي.

¹ نكولا كالدور N. Kaldor من رواد مدرسة كمبرج الجديدة التي تمت من قبل المنظرين الكينزيين الجدد (المحدثين) الذين واصلوا أفكار كينز وحاولوا تطبيقها على وضعيات اقتصادية مختلفة.

3- البحث عن التوازن الخارجي:

حسب كالدور " يجب أن يبلغ التوازن الخارجي نسبة 2%، ويقصد به ميزان المدفوعات⁽¹⁾ إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني الاتجاه باقي الاقتصاديات، حيث يعبر العجز في ميزان المدفوعات عن حالة العجز إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها وإلى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات ذات العملة الضعيفة⁽²⁾. يتبلور هدف السياسة الاقتصادية في الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها، وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وذلك لتقادي المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق توازن ميزان المدفوعات مثل مشكلة المديونية وتخفيض قيمة العملة⁽³⁾.

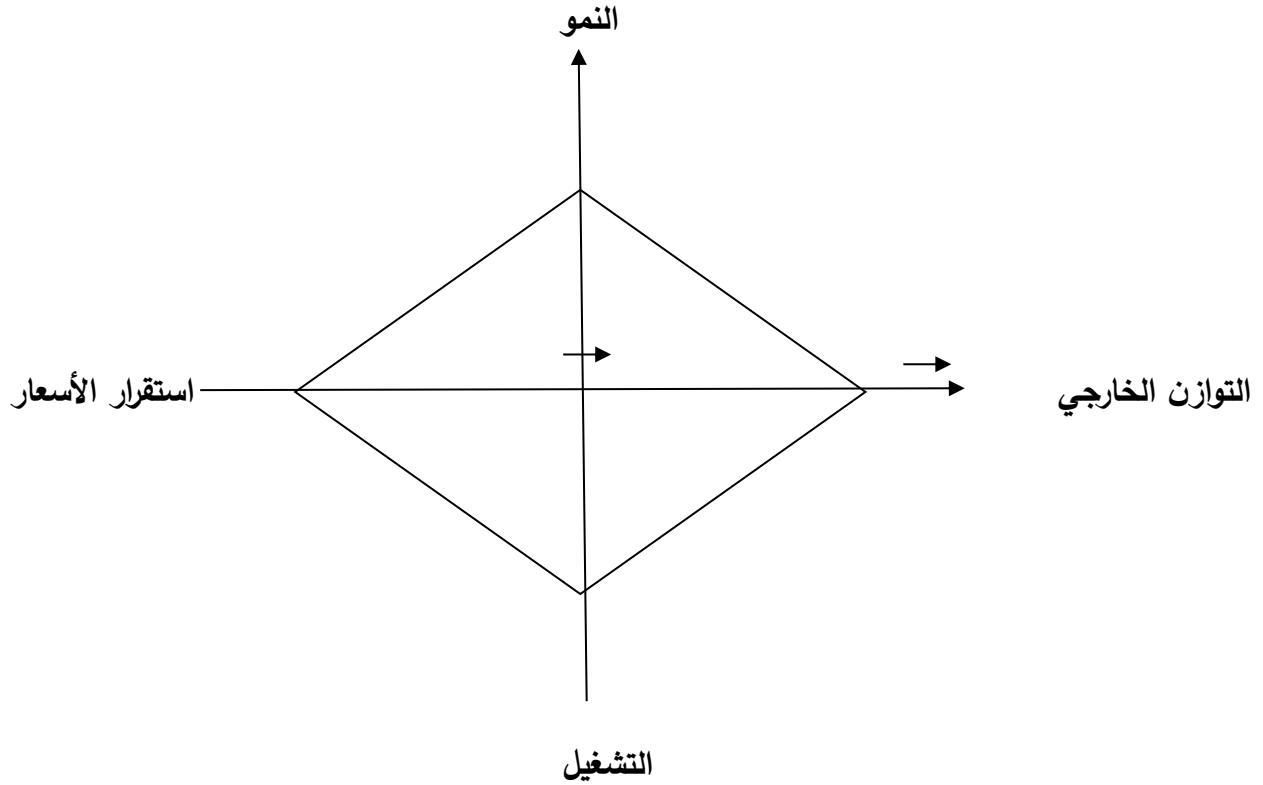
4- المحافظة على استقرار مستويات الأسعار أو التضخم: والذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار يرى كالدور أنه من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم 0%، وهذا من خلال محاولة خفض معدل التضخم، فعدم التحكم فيه يشوه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، فضلا عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية، يرى الكثير من الاقتصاديين أن التحكم في التضخم أولوية، حتى ولو تعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل ويمكن تلخيص أهداف السياسة الاقتصادية الكلية فيما يعرف بالمربع السحري لكالدور كما في الشكل الموالي:

¹ التوازن في ميزان مدفوعات: يعبر عن بيان موجز للعمليات الاقتصادية كافة التي تجري بين أحدث البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة وتشمل هذه المعاملات الصادرات واسترداد من سلع والخدمات وجميع حركات رؤوس الأموال المختلفة. انظر في ذلك: جليل شعبان ضمد عقيل عبد محمد الحمدي، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07 العدد 27 جامعة البصرة، العراق، 2011، ص 2002

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص 41 - 46

³ بلخريصات رشيد بن سعيد محمد، فعالية منظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية التشغيل الكامل ورقة علمية مقدمة ضمن مؤتمر العلمي حول الاداء المتميز لمنظمات الحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 08/09 مارس 2005، ص 166

الشكل رقم 1-1: المربع السحري لكادلور



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره ص 34.

وهذه الأهداف الأساسية التي تم ذكرها وإن كانت مهمة جميعا، فإن بعضها يمكن أن يتعارض مع البعض الآخر، ولذلك فإن السعي لتحقيق أحد الأهداف يؤدي إلى التضحية بهدف آخر فالسياسات التي تهدف إلى تحقيق الاستخدام الكامل يمكن أن تولد مستويات غير مقبولة من التضخم، كما أن السياسات التي يهدف من خلالها إلى إزالة العجز من ميزان المدفوعات يمكن أن تؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: وسائل السياسة الاقتصادية: تتمثل هذه الوسائل على العموم في فروع السياسة الاقتصادية والتي نذكر منها ما يلي⁽¹⁾:

- سياسات التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية وتوفير الظروف الملائمة لتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة مع القطاع العمومي في النشاط الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية بشق

¹ **سالمي جمال**، السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004.

- الطرق، بناء الموانئ والمطارات، وتوفير مختلف أشكال الطاقة والخدمات الأساسية اللازمة لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والدخول في مجالات إنتاجية جديدة.
- سياسات الإنفاق وترشيد الإنفاق الحكومي، مراقبة المال العام ومتابعة أوجه صرفه.
 - السياسات التجارية لضبط الإعلان التجاري، وضع مقاييس ومواصفات للسلع والخدمات والتدخل لتنظيم التجارة الخارجية.
 - سياسات الأسعار وتسعير بعض المنتجات الأساسية ومنع التعامل بسعر مختلف بين المنتجين.
 - سياسات المنافسة ومحاربة الاحتكار وتشجيع المنافسة بين المنتجين الاقتصاديين.
 - سياسات التوزيع وإعادة التوزيع ومراعاة مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق توزيع عادل للدخل والثروات.
 - سياسات الأجور بالتدخل في سوق العمل لضبط سياسة الأجور ووضع تشريعات عمالية عادلة.
 - سياسات نقدية ومالية.
 - سياسات الضمان الاجتماعي.
 - سياسات الاستثمار.

المطلب الثالث: تعريف السياسة النقدية وتطورها

لقد ظهر الاهتمام جلياً بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي انطلاقاً من الأزمات النقدية، حيث أن السياسة النقدية تمثل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة، كما طرأ على مفهوم السياسة النقدية العديد من التطورات تبعاً لتطور النظريات، ويتم تعريف السياسة النقدية كما يلي:

أولاً: تعريف السياسة النقدية

حتى وإن تعددت تعاريف السياسة النقدية فهي تتفق جميعها على أن السياسة النقدية تعتبر أداة من الأدوات المستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويمكن أن ننسب لها مجموعة من التعاريف كما يلي:

- عرفت السياسة النقدية بأنها الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية الوطنية نحو تحقيق النمو الذاتي الموازن عن طريق زيادة الناتج الوطني بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار وذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للإقتصاد الوطني وعرفت على أنها تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

¹ ضياء مجيد الحوري، الاقتصاد النقدي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1993، ص 173

- يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتكون هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو في كمية وسائل الدفع بما يتلاءم والظروف الاقتصادية المحيطة⁽¹⁾.
- عرفها: Einzig بأنها تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك هي جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي⁽²⁾.
- عرفها: Hyman بأنها النشاط والعمل الذي يشرع بأدائه البنك المركزي للتأثير في المعروض النقدي، ومعدلات الفائدة لمحاولة وضع الاقتصاد في حالة استقرار⁽³⁾.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن السياسة النقدية هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تهتم بالجانب النقدي من أجل تحقيق أهداف معينة، كما تعتبر مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية بغرض التحكم في الجانب النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة خلال فترة زمنية معينة.

ثانياً: تطور السياسة النقدية

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكان هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في إسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سبباً في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث عن دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة⁴، وبصورة عامة يمكن تلخيص مراحل تطور دراسة السياسة النقدية في ما يلي:

1 خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي والاقتصاد المصرفي (النقود - البنوك التجارية - البنوك الإسلامية - السياسة النقدية - الأسواق المالية - الأزمة المالية)، دار الجامعة، مصر، 2013، ص 295

2 زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 183

3 عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، الجزائر، ص 53.

4 Einzig , Monetary Policy : Means and Ends , Penguin Books Harnonsdworth Midlesex , 1964. P47.

المرحلة الأولى:

تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الاقتصادية وكان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولا شيء في الاقتصاد أنفه من النقود كما قال جون باتيست ساي (Say) وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود، والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل (1) .

وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم اثبت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة.

المرحلة الثانية:

تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كينز الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة 1929، بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك في الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدا لكينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولاً ثم السياسة النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، وقد بنى كينز نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكك في كفاءة تلام السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز أدوات الكينزية عن علاج الاختلالات (2) .

المرحلة الثالثة:

إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتأكد عدم جدواها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني (3) وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل مازالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة ملتون فريد مان، التي حركت ساعة

¹ ماجدة فايق جندي، السياسات النقدية في الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1982، ص 142،

² يوسف كمال، السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، مصر، 1996، ص 10.

³ Johnson. Hary, G. Essays in Mintary economies, 2nd ed George Allen and Unwin Ltd. London, 1969, P 275.

الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكر النظرية الكمية للنقد، والدعوة إلى أن التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك حتى يزداد عرض النقود بصورة عامة بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي وتكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية، ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء.

عندما انتخبت تاتشر رئيسة بريطانيا سنة 1979 وريغان لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 تنازلت الكينزية عن عرش الفكر إلى الموجة النقدية الثالثة وكانت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 قمة عصر النقديين، ثم تحدث بعدها الاقتصاديون عن نكسة النقديين، حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد وبطالة، على الرغم أن التضخم قد انخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود (1).

المرحلة الرابعة:

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، فهناك عودة في التسعينات خصوصا في أمريكا على يد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لإعادة فكر الثلاثينات الكينزي إلى السياسة الاقتصادية، ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية وحاولوا تجريد السياسة المالية كلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام (2).

ومن الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية دفاعا عما يدعي عليهم النقديون ومازالوا يقدمون امتيازات السياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية وأنها مكمل للسياسة المالية، ولكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث الأهمية. بينما النقديون صبوا جم هجوههم على السياسة المالية نظرا لما تتميز به من بطئ زمني ولكونها تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات تشريعية وهذا يستغرق وقتا طويلا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، وقد أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي والتر هيلر الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر لأن استخدام إحداها بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى، فكلاهما أصل ولا تقل أهمية أي منها عن

¹ John.N. Smithin, Macro economics after Thatcher and Regan. Billing & Sons, 1990 pp 8,13.

² عصام الدين، فؤاد أحمد، فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس-مصر، 1989، ص 4

الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾، ولكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها.

المطلب الرابع: عوامل نجاح السياسة النقدية

- إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام إقتصادي يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط تتمثل في:
- تحديد الأهداف بدقة نظراً لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة، فكلما كان الهدف واضحاً ومحدداً كل ما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية.
 - مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الإقتصادية لاسيما النقدية منها.
 - درجة الوعي الإدخاري والمصرفي لمختلف الأنواع الإقتصادية.
 - هيكل النشاط الإقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة إتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية، وبالتالي حرية التجارة ومرونة الأسعار
 - سياسة الإستثمار: مناخ الإستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، ومدى حساسية الإستثمار لمعدل الفائدة.
 - نظام سعر الصرف النقدي بمكوناته المختلفة، سواء المؤسسات التي تعمل فيه أو القوانين التي تحكمه والسياسات المتبعة، مما يمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الكتلة النقدية ونشاطات المصارف التجارية.
 - إيجاد المؤسسات اللازمة والآليات المناسبة لتعبئة المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الإستثمارات ذات الأولوية.
 - إتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لنقادي الوقوع في الاختلالات النقدية، التي تؤثر سلباً على مسار النشاط الإقتصادي وتوزيع الموارد، ثم إتخاذ السياسات النقدية المناسبة كلما استدعى الوضع الإقتصادي ذلك.
 - حالة نشاط السوق الموازي، إذا قلّ نشاط هذا السوق كلما أمكن ذلك من التحكم في الإقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية.
 - توافر نظام معلوماتي فعال: إذ أن السياسة النقدية تؤثر في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود، ومن هذا المنطلق يجب على مصممي السياسة النقدية إمتلاك معرفة شاملة وتفصيلية عن وضع الإقتصاد في مختلف أسواقه وطبيعة إختلالاته وإمكانياته⁽²⁾.

¹ عصام الدين فؤاد أحمد، فعالية السياسات النقدية في الإقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص5.

² مزيان محمد توفيق، بن قدور علي، أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر الفترة (1990-2015)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، المركز الجامعي أحمد زبانه غليزان، ص-ص6-7.

- إستقلالية البنك المركزي: تدور الدراسات النظرية الخاصة بأعمال البنوك المركزي في العصر الحديث وكذلك الممارسة التطبيقية لهذه الأعمال في الواقع العلمي حول الاتجاهات التضخمية المتضمنة في ثناياها الصراع بين الآثار القصيرة والطويلة الأجل للتوسع النقدي وبين إغراء التمويل النقدي للإنفاق الحكومي من ناحية، وحول الصراع بين المنافع التي تعود من عزل البنك المركزي عن الضغوط السياسية وبين مبدأ المسائلة أمام الرأي العام لهؤلاء المسؤولين عن اتخاذ القرارات التي تخص السياسات من ناحية أخرى. وبهذا تعتبر إستقلالية البنك المركزي الشرط الأساسي اللازم لوضع وتنفيذ السياسة النقدية⁽¹⁾.
- إصلاح القطاع المصرفي: لقد عانى القطاع المصرفي في الكثير من الدول من مشاكل حدت من قدرته على القيام بدوره التنموي متأثراً بذلك بالاختلالات العامة في الإقتصاد، ومن الملاحظ في هذا الصدد ضعف الوساطة المالية والدور المحدود الذي يؤديه القطاع بشكل عام، والجهاز المصرفي بشكل خاص في حشد المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الإقتصادية المنتجة. ويتم تطبيق الإصلاحات المالية والمصرفية على مرحلتين، حيث يتم في المرحلة الأولى وفق العمل بسياسات الكبح المالي بما في ذلك إزالة كافة الضوابط الإدارية على أسعار الفائدة وهيكل الأصول، أما المرحلة الثانية فيتم فيها مجموعة من الإصلاحات التي تتعلق بهيكل وعمليات القطاع المصرفي، وكذلك تشجيع مؤسسات الوساطة المالية وغير المصرفية⁽²⁾.

¹ الفولي أسامة، شهاب مجدي محمود، مبادئ النقود والبنك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1997، ص229.

² بن طالب فريد، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحها في ظل التغيرات الدولية، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر 3، 2002، ص124.

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية

ولتحديد الأهداف بالتفصيل سيتم التطرق إليها في المطالب الموالية

المطلب الأول: الأهداف الأولية (التشغيلية) للسياسة النقدية

تتمثل الأهداف الأولية في المتغيرات التي يقوم البنك المركزي بالتأثير عليها بهدف تحقيق الأهداف الوسيطة، فعلى سبيل المثال: إذا قرر البنك المركزي تغيير معدل نمو العرض النقدي فإنه يعتمد على تبني متغير الاحتياط كهدف تطبيقي أولي، وبالتالي فالأهداف الأولية (التشغيلية) ما هي إلا حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة. تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات المجموعة الأولى تتمثل في مجموعة الاحتياطيات وتتضمن القاعدة النقدية احتياطيات البنوك واحتياطيات أخرى. أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف السوق وتحتوي على الاحتياطيات الحرة (الفرق بين احتياطيات البنوك التجارية واقتراضها من المصرف المركزي) وسعر الفائدة على الودائع البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في السوق النقدي.

أولاً: مجتمعات الاحتياطيات النقدية

تعرف القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، وتتكون القاعدة النقدية من زاوية استخداماتها من العملة في التداول والاحتياطي النقدي للبنوك التجارية والذي ينقسم بدوره إلى الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري ولكل من مجاميع الاحتياطي مؤيدون ومعارضون، فلقد دافعت البنوك المركزية في أمريكا ولسنوات عديدة عن القاعدة النقدية، كما دافعت بنوك أخرى واقتصاديو مجلس المحافظين عن مختلف أنواع مجاميع الاحتياطي البنكي الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظراً لكونه يتصف بالتجربة فبقى الاختلاف يتمحور حول مجاميع الاحتياطيات الأكثر مراقبة من طرف السلطة، والأكثر ارتباطاً بنمو مجمل النقود التي تشكل الأهداف الوسيطة.

ثانياً: ظروف سوق النقد

يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفه السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة تتراوح بين يوم أو يومين بين البنوك. هذه المجموعة تحتوي على الاحتياطيات الحرة، ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد، كما تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية، ومن أهم هذه الأرقام القياسية ما كان مستخدماً في الخمسينات والستينات من هذا القرن وهو الاحتياطيات الحرة، وهي تشمل على الاحتياطيات الزائدة للبنوك

الأعضاء في البنك المركزي، وثاني هذه الأرقام القياسية لأوضاع سوق النقد هو أسعار الفائدة على أدونات الخزينة والأوراق التجارية وسعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء وسعر الفائدة ما بين البنوك⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

الهدف الوسيط عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة، تتمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية مثل (M1) و (M2) وسعر الفائدة وسعر الصرف.

أولاً: الشروط التي يجب توفرها في الأهداف الوسيطة

هناك عدة شروط يجب توافرها في الأهداف الوسيطة وتتمثل هذه الشروط فيما يلي⁽²⁾:

- **القابلية للقياس:** يعتبر قياس الهدف الوسيط بدقة وفي الوقت المناسب أمراً أساسياً للحكم على مدى فعالية إجراءات السياسة النقدية، وبالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة قد تكون شهرياً أو بتأخير لمدة أسبوعين مثلاً وقد تصل حتى السنة ومن ناحية أخرى فإن بيانات الناتج القومي أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية والقاعدة النقدية هي أهداف وسيطة. ولذلك فالأهداف الوسيطة تقدم إشارات أوضح عن اتجاهات سياسة البنك المركزي.
- **القدرة على التحكم والسيطرة في الهدف الوسيط:** للتأكد من بناء الاستراتيجية بشكل جيد وجني ثمارها يجب على البنك المركزي أن يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط وذلك لإعادة ذلك المتغير إلى المسار المستهدف في حالة خروجه عن ذلك المسار، ولا تعني القدرة على السيطرة معرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط على الاتجاه الصحيح فقط، وإنما يجب أن يكون لديه أيضاً القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي ويمكن للبنك أن يسيطر على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، ولكن قد تفوق سيطرة البنك على سعر الفائدة أكثر من العرض النقدي، ولكن البنك المركزي لا يستطيع أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي، لأنه لا يمكن السيطرة على توقعات التضخم ولهذا فلا يمكنه أن يجزم بأفضلية التحكم في سعر الفائدة أو القاعدة النقدية كهدف وسيط.
- **إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** يعتبر هذا المعيار أكثر أهمية إذ يجب أن تتوفر إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي لكي يلعب دوره بشكل جيد كهدف وسيط، ولا يزال النقاش قائماً حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية، إلا أن التجارب العملية تتجه إلى تفضيل

¹ وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2017 ص-ص 6-7

² لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص-ص 63-64.

النتيجة بأثر العرض النقدي على الأهداف النهائية على أثر سعر الفائدة مما يؤدي إلى استخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.

ثانياً: أدوات الأهداف الوسيطة

يمكن للسلطة النقدية مراقبة الأهداف الوسيطة من خلال مجموعة من الأدوات متمثلة فيما يلي (1):

1- المجمعات النقدية كهدف وسيط: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق وهي تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، يرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية كما تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

أ- **الطلب على النقود:** من أجل تحديد المستوى الملائم للكتلة النقدية، لابد من تحديد المستوى المرغوب من المقبوضات للاحتفاظ به بدلالة أهداف التضخم والنمو، كما ينتج الطلب على النقود من الحاجة إلى الحصول على المقبوضات نقدية سواء للقيام بالمشتريات العادية أو لتكوين الاحتياطات، كما أن كينز يميز بين ثلاثة دوافع للطلب على النقد منها دوافع المعاملات دوافع الاحتياطات، دافع المضاربة.

ب- **عرض النقود:** يركز هذا المفهوم حول عملية تحليل الكتلة النقدية عن طريق تحليل ثلاثة أنواع من الحسابات:

* **المسح النقدي:** هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية المتأثرة بسلوك السلطات النقدية والمؤثرة بدورها في المجمعات الاقتصادية الأخرى، وتتم العملية بدمج بيانات الميزانية العمومية للبنوك التجارية مع الميزانية العمومية النقدية وتوحيدها في أصناف قليلة حيث تظهر حركة النقود وأشباه النقود، ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطة.

* **حساب البنك المركزي:** يظهر أنشطة البنك المركزي حيث تتضمن الخصوم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي الاحتياطات البنكية الالتزامات الخارجية ودائع الحكومة، أما الأصول فتتضمن حساب المتحصلات الخارجية الحقوق على الحكومة والبنوك التجارية.

* **حسابات البنوك التجارية:** تتضمن ملاحظات لأنشطة المؤسسات التي تشمل عنصر الودائع المؤثرة في تكوين عرض النقود.

¹ محمد صلاح يونس، قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، مجلة شعاع للدراسات، الاقتصادية العدد 4 الجزائر، 2018، ص-ص 4-5.

2- سعر الفائدة كهدف وسيط: تتخذ السلطة النقدية من معدل الفائدة الحقيقي هدفاً وسيطاً لها، إلا أنها تطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة وقصيرة المدى والنقود. المشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية هو أن أسعار الفائدة تتضمن مشكل الوقوع في التضخم، مما يفقد أسعار الفائدة الحقيقية أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضاً عوامل السوق (1).

3- سعر الصرف كهدف وسيط: يعتبر هذا الهدف مرتبط بتحقيق هدف إستقرار الأسعار الداخلية (الأسعار داخل الدولة) ولتوضيح هذا الارتباط نفترض أن الأسعار في دولة ما إنخفضت، هذا الإنخفاض سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الطلب على عملة الدولة التي إنخفضت فيها الأسعار، وزيادة الطلب على العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، أما إذا ارتفعت الأسعار فهذا يعني أن صادراتها سوف تنخفض وبالتالي ينخفض الطلب على عملة تلك الدولة ومن ثم إنخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.²

المطلب الثالث: أهداف النهائية للسياسة النقدية

تبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها في التأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة للبلد، وهناك اتفاق واسع على أن الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتمثل في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، توازن ميزان المدفوعات وتحقيق معدل عال من النمو.

أولاً: تحقيق الاستقرار في الأسعار

يتم اللجوء إلى السياسة النقدية لحل إشكالية عدم استقرار الأسعار باعتبار أن النقود أكثر العوامل تأثيراً في تقلبات الأسعار، ويرى فريدمان أن هناك صعوبة في ضبط الأسعار بمعزل عن ضبط معدل زيادة كمية النقود، وقد استشهد بتجارب ألمانيا وإيطاليا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وهذا لا ينفي وجود عوامل أخرى قد تمارس تأثيراً في تقلبات الأسعار كالاكتكارات والنقابات العمالية وتغيرات سعر الصرف وغيرها إلا أن تغيرات عرض النقود تظل الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك تسعى السلطات النقدية للتحكم في كمية

¹ محمد صلاح البوسني قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، مرجع سبق ذكره، ص 5

² ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل - جامعة بسكرة، 2003، ص 9.

العرض النقدي بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي، حيث تسعى السلطات النقدية إلى محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار لما لهذه الأخيرة من تأثيرات سلبية على قيمة النقود وبالتالي آثار سلبية على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الاقتصادي⁽¹⁾.

ثانيا: العمالة الكاملة

هذا الهدف ليس الهدف الرئيسي لسياسة النقدية ولكن لا يعني أنها لا تسهم بصورة أو بأخرى في تحسين مستوى التوظيف وتهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لذلك، ويمكن تفسير هذا الهدف على أنه يتمثل في تحقيق المستوى الدائم والملائم للتوظيف والإنتاج وتقادي سوء استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة، ويقصد هدف التوظيف المحافظة على معدل بطالة قريب بقدر الإمكان من المعدل الطبيعي، والذي يوجد عنده بطالة احتكاكية فقط⁽²⁾. حيث يرى بعض الاقتصاديين وعلى رأسهم فريدمان ومؤيديه من المدرسة النقدية بأن هناك معدل طبيعي للبطالة يمكن أن يتوافق مع حالة الاستخدام التام وهو يتراوح بين (4.5% و 6%) من قوة العمل المتاحة في المجتمع، وهي الناتجة عن رغبة بعض الأشخاص في الانتقال إلى وظائف جديدة أفضل⁽³⁾.

ثالثا: المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة

يتم في إطار إتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفف من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا على إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك

¹ حمداني معمر، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، اطروحة دكتوراه اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2021/2022، ص 93

² علي عبد الوهاب نجا، أحمد رمضان نعمة الله، النقود والسياسة النقدية والاسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر 2018، ص 258

³ عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الطبعة الثانية، الكرك، الأردن 2004، ص 328

المحلية وبالتالي إلى دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على التقليل من العجز في ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

رابعاً: تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويعتبر تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من الأهداف طويلة الأجل، في حين يعتبر استقرار الأسعار والاستقرار النقدي من الأهداف قصيرة الأجل. فعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطات النقدية للمصارف وبالتالي في عرض النقد تنعكس في صورة تغيرات في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص فإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات منخفضة تسمح بخلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاستثماري⁽²⁾.

المطلب الرابع: التناقض في الأهداف

إن تحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية المذكورة سابقاً في آن واحد يعتبر من الصعوبة بمكان، بل أن تحقيق أحد الأهداف يواجه تعارضاً مع هدف آخر، ويحتاج البلد إلى أداة السياسة الفعالة لكل هدف تتشده، وأحياناً يمكن أن تكون أداة واحدة تحقق أكثر من هدف، ولكنه من النادر بصفة عامة أن تحقق دولة كل الأهداف كاملة وفي نفس الوقت بأداة واحدة، أو عدد من الأدوات المتاحة لها دون أن يحدث تعارضاً بين الأهداف وهذا ما سنبينه فيما يلي:

1- فعندما تريد السلطات النقدية تحقيق هدف استقرار الأسعار مع هدف زيادة العمالة فنجد أن هناك صعوبة في تحقيقهما معا في نفس الوقت، لأن محاولة زيادة العمالة تقتضي سياسة نقدية سهلة التي تؤدي إلى زيادة عرض النقود وتخفيض أسعار الفائدة، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاك، وهو كثيراً ما يكون سبباً في رفع مستوى الأسعار، بل إن انخفاض الأسعار لا يشجع رجال الأعمال على زيادة الاستثمارات والتوسع فيها، وهذا لا يدفع إلى زيادة العمالة، ولذلك ينظر أحياناً إلى أن ارتفاع الأسعار تدريجياً عامل إغراء لمزيد من الاستثمارات وزيادة الأرباح، ولهذا نجد أن هدف استقرار الأسعار وتحقيق العمالة الكاملة هدفان يعتبر من الصعب تحقيقها في آن واحد⁽³⁾.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الطبعة الأولى الإسكندرية، مصر، 2009، ص 275

² نفس المرجع سبق ذكره، ص 275

³ يشار إلى هدف العمالة الكاملة وهدف استقرار الأسعار بالميزان الداخلي وهدف التوازن في ميزان المدفوعات بالميزان الخارجي

- 2- يمكن أن يحدث تناقض أو تعارض بين هدف زيادة العمالة وهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن اتخاذ سياسات نقدية وحتى مالية توسعية سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار، وهو ما يؤدي أيضا إلى تدفق كبير لرأس المال قصير الأجل، وهذا يجعل ميزان المدفوعات يختل ويزداد عجزه، كما أن زيادة الصادرات يفرض أن تكون السلع المحلية قادرة على منافسة السلع الأجنبية، وأن تكون أسعارها منخفضة ومع سياسة نقدية توسعية للوصول إلى العمالة الكاملة سيرتفع الدخل ويزداد الميل للاستيراد، وترتفع الأسعار المحلية مع اقتراب الاقتصاد من العمالة الكاملة، وتكون استجابة حركات رؤوس الأموال جاهزة للانخفاض في أسعار الفائدة، ونادرا ما يؤدي تحقيق هدف العمالة الكاملة إلى توازن ميزان المدفوعات.
- 3- أما إذا اجتمع هدف محاربة التضخم مع هدف آخر هو تحسين ميزان المدفوعات، فلا يوجد تعارض بينهما، فإذا ما صاحب التضخم عجز في ميزان مدفوعات لدولة ما، فإن كبح التضخم بسياسة نقدية أشد تقييدا يؤدي إلى تدفق أكبر لرأس المال قصير الأجل إلى داخل البلد، أو تدفق قليل خارجه، وهذا يجعل العجز في ميزان المدفوعات ينخفض، أو يزال تماما.
- 4- أما تحقيق هدف تخفيض مستوى العمالة ومعدل للنمو الاقتصادي فلا يوجد أيضا بينهما تضارب، لأنه لا يمكن تحقيق معدل عال للنمو إذا كانت البطالة منتشرة، فكلاهما يخدم الآخر، فمحاربة البطالة سيرفع معدل النمو، كما أن رفع معدل النمو يقضي على البطالة.
- 5- أما عن هدف استقرار الأسعار وتحقيق النمو، فهذان الهدفان يكونان على علاقة متعارضة والتي تثير جدلا كبيرا، فهناك اتجاه يبين أن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يتحقق ما لم يحدث استقرار في مستويات الأسعار، بينما هناك نظرة أخرى إلى أن ارتفاع مستوى الأسعار تدريجيا لتحقيق الاستثمارات، وبالتالي دفع عجلة التنمية، كما أن هناك فريق ثالث يرى أن ارتفاع مستويات الأسعار (أو التضخم) يكون عاملا غير مساعد على تحقيق معدل سريع للنمو ومع ذلك فإن هذا يكون مرافقا له. من خلال ما تقدم يتبين لنا أن تخطيط سياسة نقدية لتحقيق أهداف اقتصادية، ليس في متناول كل دولة أن تحقق ذلك، بل إن الأمر يحتاج إلى دراية شاملة بالأهداف والأدوات المستخدمة لتحقيقها، كما يجب الانتباه إلى أن تحقيق أحدها المذكورة لا يكون منتجا لمشكلة اقتصادية أخرى أكبر من الأولى، لأنه كما ذكرنا من النادر أن تتحقق كل الأهداف دفعة واحدة وبأداة واحدة دون أن تتعارض فيما بينها، ولذلك فإن استعمال الأداة اللازمة لمزاوجتها مع تحقيق هدفها يكون عاملا مساعدا على تجنب الأضرار غير المرغوب فيها في تحقيق هذه الأهداف.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

إن إستراتيجية السياسة النقدية تبنى على أساس مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وذلك من خلال استخدام أدوات متنوعة للتأثير على عرض النقود والتي يمكن أن تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة تناسق الجهاز المصرفي وكذا قوة الاقتصاد، وهذا التنوع يتباين بين أدوات غير مباشرة ومباشرة إضافة إلى أدوات أخرى للسياسة النقدية سنوضحها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية غير مباشرة

وتعرف أيضا بالأدوات العامة أو الأدوات الكمية والتي تتمثل في سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني.

أولاً: سعر إعادة الخصم: Rediscount Rate

يقصد بمعدل إعادة الخصم، السعر الذي يعتمد عليه البنك المركزي في خصم الأوراق التجارية التي تقدمها له البنوك التجارية بغرض الإقتراض، وتغير هذا السعر يؤدي إلى تغير، حجم الائتمان الذي يمكن أن تنتهجه البنوك التجارية. وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمها البنك المركزي للرقابة على الائتمان، حيث مارسها البنك المركزي في إنجلترا سنة 1847 ثم فرنسا سنة 1857 فالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913 وفي الجزائر فلم تستخدم إلا سنة 1972⁽¹⁾.

وعليه يمثل سعر الخصم بالنسبة للبنوك التجارية تكلفة الأموال التي تقترضها من البنك المركزي لتقرير احتياجاتها، ويترتب على تغير سعر إعادة الخصم تغيير في أسعار الفائدة في السوق قد يصدر منه التأثير في حجم الائتمان وكذا تغير عرض النقد من خلال تأثيره على سيولة الجهاز المصرفي وخاصة الإحتياطات النقدية⁽²⁾.

وبهدف محاربة التضخم يستخدم البنك المركزي هذه الأداة عن طريق زيادة سعر الخصم ليزيد من كلفة خصم الأوراق المقدمة إليه من البنوك التجارية مما يساهم في زيادة كلفة الائتمان المصرفي ومن ثم انخفاض الطلب عليه، وبالتالي تخفيض عرض النقود كإجراء موجه لتخفيض الإنفاق الخاص أثناء التضخم⁽³⁾.

¹ إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، أطروحة ماجستير في علوم الاقتصاد، فرع نقود وبنوك جامعة الجزائر -3، 2010/2011، ص51.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص137.

³ ناظم محمد نوري الشهري، محمد موسى الشروق، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص356.

ثانيا: سياسة السوق المفتوحة: Open Market Operations

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق مال متطور ويمكن أن تعرف على أنها عبارة عن قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية كأذونات الخزينة وبعض الأوراق المالية الأخرى بهدف التأثير في سيولة السوق النقدية⁽¹⁾. ويقصد بها أيضا عملية تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية، ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الآجال⁽²⁾. فعلى عكس سياسة سعر الخصم فإن عمليات السوق المفتوحة تسعى إلى التأثير في سيولة السوق النقدية وهيكلها للتأثير على قدرة البنوك التجارية في التوسع في الائتمان، فهذه الأخيرة تعتبر العنصر الأساسي في السوق النقدية. وفي أوقات التضخم يدخل البنك المركزي إلى سوق الأوراق المالية بصفته بائع للأوراق المالية إلى البنوك التجارية، وهذا يؤدي إلى انخفاض احتياطياتها النقدية وتدني قابليتها على الإقراض والتوسع في منح الائتمان وهذا بدوره يحد من التوسع في عرض النقود، كما يؤثر البنك المركزي على حجم الودائع لدى البنوك التجارية بالشكل الذي يساهم على تقليل الإنفاق الكلي وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار.

ثالثا: سياسة الاحتياطي القانوني (الإجباري)

يمكن تعريف سياسة الاحتياطي القانوني على أنها نسبة تحتفظ بها البنوك التجارية من مجموع الأموال المودعة لديها، يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي⁽³⁾. كما يعرف أيضا بأنه نسبة من الإيداعات يتم الاحتفاظ بها في الرصيد الدائن لحساب البنك التجاري لدى البنك المركزي وتعد هذه النسبة إلزامية يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية كافة وله الحق في تغييرها لما يراه مناسبا⁽⁴⁾.

يتم تحديد نسبة الإحتياطي القانوني الذي يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية عادة حسب القانون، على ألا تقل هذه النسبة عن 5% ولا تزيد عن 35% من مجموع الودائع، إذ يقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة

¹ محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 30.

² محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2013، ص 297.

³ عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 331.

⁴ عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2015، ص 206.

بالزيادة أو النقصان وفقاً للأوضاع الاقتصادية السائدة وتعتبر (الو.م.أ) أول دولة في العالم تطبق هذه الأداة منذ 1993 لتشرع بعد ذلك فيه باقي دول العالم (1).

ويستعمل البنك المركزي هذه السياسة لأحداث التوازن النقدي المحلي، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني، وفي حالة الانكماش يخفض هذه النسبة حتى يسمح للبنوك التجارية التوسع في منح الائتمان عن طريق رفع مضاعف للائتمان (2).

وتعد هذه الوسيلة من أفضل الوسائل الرقابية على الائتمان على البنك المركزي وأقلها تكلفة خاصة في البلدان المتخلفة التي لا تملك أنظمة مصرفية متطورة، وذلك لصعوبة تطبيق كل من سياستي السوق المفتوحة وسياسة إعادة الخصم لضيق الأسواق المالية ومحدودية تداول الأوراق المالية والتجارية (3).

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

تعرف بالرقابة الائتمانية الانتقائية، وتعرف الأدوات المباشرة من طرف (William Allen) "بأنها قيام الحكومة بإعطاء تعليمات إلى البنوك التجارية حول القروض التي يجب منحها أو عدم منحها أو حول أسعار الفائدة التي يجب تقاضيتها من المقترضين أو دفعها من المودعين أو أي أمور أخرى ذات صلة بالزبائن". وتتمثل هذه الأدوات فيها يلي:

أ- تأطير القروض (تأطير الائتمان، الرقابة على الائتمان)

وهو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية من طرف السلطات النقدية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية وفق نسب محددة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك التجارية إلى عقوبات تختلف من دولة إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية في التأثير على توزيع القروض اتجاه القطاعات المساهمة شكل فعال في تحقيق التنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة (4).

¹ ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص270.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ص120

³ صالح صالحي، أدوات السياسة النقدية أو المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مقالات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2012، ص6.

⁴ صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية (المفهوم، الأدوات، الأهداف)، مرجع سبق ذكره، 2005، ص156.

ب- تخصيص التمويل

يستطيع البنك المركزي أن يضمن توزيعاً هادفاً لاستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة، بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية، من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه، وفي نفس الإطار يمكن للبنك المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية أو التجارية أو الصناعية بالقروض اللازمة، وللبنك المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض المصارف أو المؤسسات المالية ليس لكونه المقرض الأخير أو لتوفير السيولة والائتمان اللازم لهذه المؤسسات، وإنما بهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية⁽¹⁾.

ت- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية الخاصة:

وتستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان النامية التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

ث- سياسة تنظيم القروض الاستهلاكية

والتي تشمل كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الرقابة تتطلب حد أدنى من المبلغ الذي يجب أن يدفعه المشتري ومدة قصوى للسداد، فرفع المبلغ الذي يجب دفعه يؤدي إلى هبوط الائتمان المقدم لشراء السلع الاستهلاكية وكذلك تقصير مدة السداد وزيادة قيمة الأقساط المطلوب سدادها فيقلص الائتمان الممنوح لهذا الغرض.

ومن أبرز الإجراءات المستخدمة لتنظيم بيع السلع الاستهلاكية عن طريق التقسيط لدينا⁽²⁾:

- قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدماً لشراء هذه السلع مما يؤدي إلى هبوط الطلب على الائتمان لشراء هذه السلع من قبل الوحدات الاقتصادية.

- تحديد فترة سداد القروض الاستهلاكية، فعندما يلجأ البنك المركزي إلى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية. حيث يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط. كما ذكرنا بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها السلع المختلفة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص-ص 129-130.

² حجازي إبراهيم محمد، المعلومات المحاسبية وأثرها على السياسات الاقتصادية والنقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى،

القاهرة، مصر، 2018، ص 152 ص 153

المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية

أ- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

تستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميع أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي هذا بدوره إلى رفع تكلفة الواردات⁽¹⁾.

ب- التأثير والإقناع الأدبي:

هو عبارة عن إرشادات وتعليمات يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه، ويتمثل في تمتع البنوك المركزية بالنفوذ والقدرة للتأثير على البنوك التجارية وإقناعها بالتضامن معها لتنفيذ السياسة المرغوب فيها سواء كانت توسعية أو إنكماشية، وتتوقف فعالية هذه الأداة على المركز الأدبي للبنك المركزي، ومدى وجود روح التعاون بينه وبين البنوك التجارية، ومن بين الأشكال التي يأخذها هذا التوجيه إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة أو عدم الإقراض لمشروعات معينة أو تحذير البنوك بعدم قبول إعادة خصم أوراق معينة⁽²⁾.

ج- النسبة الدنيا للسيولة:

تقتضي هذه الأداة أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا وتحديدتها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم. وهذا لتخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الخاص⁽³⁾.

المطلب الرابع: تقييم أدوات السياسة النقدية

إن السلطة النقدية هي التي تقوم بتقيد السياسة، وتتكون السلطة النقدية من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية، ويعد البنك المركزي المسؤول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية وذلك باستخدام

¹ أحمد زهير الشامية، النقود والمعارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 336.

² زكريا الدوري، يسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 218.

³ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي للبنوك الإلكترونية والبنوك التجارية السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص 209.

الأدوات التي سبق ذكرها (الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة) وفيما يلي سنتطرق إلى تقييم هذه الأدوات⁽¹⁾:

أولاً: تقييم الأدوات الكمية للسياسة النقدية

تمت دراسة أدوات السياسة الكمية، والتي تسمى أيضاً بالأدوات العامة وهي أداة معدل إعادة الخصم، السوق المفتوحة وتغيير الاحتياطي الإجباري، وناقشنا كيفية التحكم في عرض النقود والائتمان لكل أداة ولكن بقي تقييم هذه الأدوات ومعركة أيها أكثر كفاءة من الأخرى بشكل منفرد وعندما تكون مجتمعة.

يرى فريدمان أنه ليس من الضروري استخدام الأدوات الثلاث عندما تستطيع أداة واحدة أن تؤدي وظيفتها كاملة، لأنه ناشد تحسين أداء البنوك المركزية في السيطرة على عرض النقود والتركيز على النقود حتى تتجنب آثار عملية الخصم والتغير في نسبة الاحتياطي النقدي، إلا أن المسؤولين في البنوك المركزية يقولون أن عملية الخصم ضرورية لتزويد البنوك بأرصدة احتياطية للتكيف وتزويد النظام المصرفي ككل بسيولة في حالة الطوارئ. إلا أن استعمال أدوات السياسة النقدية يتطلب أحياناً الجمع بين أداتين أو أكثر للتحكم في عرض النقود والائتمان، وخاصة التنسيق بين عمليات السوق المفتوحة وسياسة معدل إعادة الخصم.

عندما يرغب البنك المركزي في تخفيض الائتمان من أجل محاربة التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة، يقوم ببيع أوراقه المالية فتقلبه البنوك التجارية مشترياً لها وهو ما يخفض احتياطياتها فتضطر البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها لدى البنك المركزي، ويستطيع هذا الأخير أن يقوم برفع معدل إعادة الخصم، وذلك حتى يضمن نجاح سياسته فترتفع أسعار الفائدة على القروض وعلى السندات، وهذا ما يدفع المودعين إلى الاكتتاب في السندات، و يؤدي هذا إلى انخفاض سيولة البنوك، وبالتالي انخفاض ائتمان البنوك، وأحياناً تعمل بعض البنوك على تجنب انخفاض احتياطياتها أي تجنب زيادة مديونيتها للبنك المركزي، ولكن بفعل ضغط الحاجة الذي تكون فيها هذه البنوك لإيجاد مبالغ لتسديد ديونها نحو البنك المركزي، تقوم باستخدام احتياطات ثانوية، وهذا بدوره سيخفض الائتمان ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة. أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يستطيع أن يقوم بالجمع بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، فيدخل مشترياً للأوراق المالية وهذا ما يجعل احتياطات البنوك التجارية، في حالة جيدة، ولكن قد لا يكون هذا الإجراء كافياً لأن البنوك التجارية قد تستخدم مبالغ من هذه الاحتياطات لتسديد ديونها إلى البنك المركزي، أو قد تقوم بشراء أصول أخرى أكثر إيراداً وقد لا تنخفض أسعار الفائدة بل ترتفع، وفي هذه الحالة يلجأ البنك المركزي إلى تدعيم ذلك بأداة أخرى وهي تخفيض

¹ ضيف أحمد، الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم إقتصادية، جامعة البويرة، 2016، ص-ص 61-62.

معدل إعادة الخصم، وهو يؤيد طرح التنسيق بين أدوات السياسة النقدية وخاصة بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، نظرا لكفاءة عملهما مع بعضهما بدلا من عمل كل أداة واحدة بمعزل عن عمل الأخرى. أما أداة الاحتياطي القانوني فلا تستخدم كأداة عامة للسياسة النقدية بكثرة مثل استخدام أداتي عمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، لأن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني يربك الخطط المستقبلية للبنوك، كما أنه لا يفرق بين البنوك، وإن أي تغيير في نسبة الاحتياطي القانوني يحدث تأثيرات مهمة على احتياطات البنوك مما يجعل البنك المركزي يضطر إلى استعمال أداة أخرى لمكافحة عمل أداة الاحتياطي مثل عمليات السوق المفتوحة للتخفيف من أثر تغيير الاحتياطي على الودائع وإقراض البنوك، وهذا يكون صحيحا في الدول المتقدمة لأنها تملك أسواقا نقدية ومالية متطورة، أما في الدول الآخذة في النمو فإنها لا تمتلك مثل هذه الأسواق وإن وجدت فهي غير متطورة، ولكن يمكنها التحكم في الائتمان عن طريق أداة الاحتياطي الإجباري.

ثانيا: تقييم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

إن من أهم أسباب استعمال الأدوات الكيفية السياسية النقدية هو تجنب التأثيرات غير المرغوب فيها الناتجة عن استعمال الأدوات الكمية. حيث أن استخدام هذه الأدوات يختلف من الدول المتقدمة إلى الدول الآخذة في النمو، ففي الأولى قد يرتفع الطلب على الاستهلاك نتيجة وفرة الإنتاج، ولهذا فهي تعتمد مثلاً على القروض الاستهلاكية، في حين تستخدم الدول المتخلفة أدوات كيفية للحد من توجيه القروض لزيادة الاستهلاك. فمن إيجابيات تأطير القروض (تأطير الائتمان) أنها تسمح بمراقبة المصدر الأساسي لخلق النقود وبالتالي الكتلة النقدية (خصم معدلات التضخم)، ولكن هذا المبدأ يعاب عليه أنه لا يسمح إلا بمراقبة مصدر واحد من مصادر عرض النقود وهو مصدر قروض للاقتصاد وهو إحدى مقابلات الكتلة النقدية ويهمل الأجزاء الأخرى، ثم أن هذه الأداة خاصة فقط بمراقبة العرض النقدي ولا تهتم بالطلب على النقود. أما في الدول النامية فتكتسي هذه الأدوات أهمية كبيرة نتيجة لندرة رأس المال وبالتالي استخدام الأموال فيها يخدم المشاريع ذات الأولوية كقطاع التصدير، الفلاحة، والسكن مع تجنب تمويل قطاعات المضاربة والاستهلاك والقطاعات غير المنتجة، ومن ثم فإن هذه الأدوات تكون مدعمة لتوجيه الائتمان إلى المشاريع التنموية ذات الأولوية.

ثالثا: تقييم الأدوات الأخرى (1)

يقوم البنك المركزي من خلال هذه الأدوات بمحاولة إقناع البنوك والمؤسسات المالية وتقديم التوجيهات والتعليمات بإتباع سياسة متناسقة مع ما يهدف الوصول إليه، ويتبين هنا أن البنك المركزي هو المتحكم الوحيد في تزويد البنوك التجارية بالتمويل وتحكمه كذلك، من خلال هذه الأدوات في درجة منح البنوك للائتمان والتحكم

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 222

فيه وأيضاً يقوم بالإعلان في الصحف عن سياسته المستقبلية بغية إتباع توجيهاته من قبل البنوك التجارية. في البلدان النامية تتوسع التشريعات في منح السلطة النقدية حرية التحكم والرقابة على الائتمان الممنوح، إذا نقول أن سياسة الإقناع الأدبي تتميز بالفعالية إذا كان هناك تناسق بين البنك المركزي والبنوك التجارية، أما سياسة إصدار التعليمات والتوجيهات فهنا يقوم البنك المركزي بدور الرقيب على حجم الائتمان والجهة الموجه إليها، أما سياسة النشر والإعلان فهي غير كفئة بسبب قلة ثقافة الأفراد بالشؤون المالية والاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج انه وبالرغم من تعدد مفاهيم السياسة الاقتصادية، إلا أنه هنالك اتفاق تام بين الاقتصاديين على أنها الإستراتيجية التي تقررها الدولة لبلوغ الأهداف المنشودة، والتي غالبا ما يتم تلخيصها في المربع السحري لكالدور وهي: النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار مستوى العام للأسعار، والتوازن الخارجي. وتنقسم السياسة الاقتصادية إلى نوعين: سياسة اقتصادية ظرفية تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في المدى القصير، وسياسة اقتصادية هيكلية تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتكييفه مع تغيرات المحيط الدولي. وللسياسة الاقتصادية أدوات متمثلة في السياسة النقدية تستخدمها لتحقيق أهدافها التي ما هي إلا مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فإدراكها يعني إدراك الاستقرار الاقتصادي واستدامة التنمية الاقتصادية، أما عدم إدراكها فيعني اختلال الاستقرار الاقتصادي، الذي غالبا ما يترتب عنه هدر الموارد البشرية وتراجع التنمية الاقتصادية.

كما توصلنا إلى أن السياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية، وأن لها أهداف وأدوات، ففيما يخص الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية تتمثل في أدوات مباشرة وغير مباشرة وأدوات أخرى، حيث تتمثل الأدوات الغير مباشرة في سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، أما المباشرة فمنها سياسة تأطير القرض، تنظيم القروض الاستهلاكية، تخصيص التمويل و قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية الخاصة، أما الأدوات الأخرى تتمثل في الإيداع المسبق للاستيراد، الإقناع الأدبي و النسبة الدنيا للسيولة.

أما الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها تتمثل في أهداف أولية، وسيطة ونهائية حيث تهدف إلى تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي ولاقتصادي، كما تهدف أيضا في المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية، كذلك المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية.

الفصل الثاني:

تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف
السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة
(2000-2022)

تمهيد:

ركزت الدولة الجزائرية على إعادة تقييم دور السياسة النقدية في تطوير الاقتصاد الوطني، وجرى تحديد أهداف ووسائل السياسة النقدية بدقة لتحقيق ذلك، ويشدد هذا الفصل على دور السياسة النقدية لا سيما بعد صدور قانون النقد والقرض، حيث شهدت هذه المرحلة تطبيقًا مغايرًا للسياسة النقدية، إذ جرت في ظل بيئة اقتصادية كلية اختلفت جذريًا عما كان سائدًا في الفترة الاستعمارية، كما أنها شهدت تغيرات هيكلية واسعة بداية مع مطلع الألفية.

يهدف هذا الفصل إلى توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمعروض النقدي والكتلة النقدية، وسيتم تقسيمه كالتالي:

- المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)
- المبحث الثاني: تطور الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر
- المبحث الثالث: تطور الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

قبل صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90، لم تكن هناك سياسة نقدية بالمعنى التقليدي، بسبب غياب التداول النقدي الحر في السوق. بل كانت عمليات إصدار النقود تهدف فقط إلى تلبية الاحتياجات المالية لتمويل البرامج التنموية، لذلك تعتبر السياسة النقدية في الجزائر حديثة النشأة.

بناء على ذلك يمكن تقسيم مراحل تطور السياسة النقدية إلى ثلاث مراحل رئيسية: المرحلة الأولى التي تسبق عام 1990 تليها المرحلة الثانية التي تمتد من عام 1990 إلى عام 2001، وأخيرا المرحلة الثالثة التي تمتد من عام 2001 إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر ما قبل سنة 1990

يمكن بيان أهم معالم السياسة النقدية خلال هذه الفترة وفقا لما يلي:¹

شهدت فترة السبعينات هيمنة المخططين الرباعيين، الأول ابتداء من 1970 إلى 1973 والثاني من 1974 إلى 1977، وتميزت هذه الفترة بخضوع النقد لسياسة الميزانية حيث تولت وزارة المالية إدارة الائتمان بهدف تمويل النشاط الاقتصادي وذلك من خلال استحوادها على سلطة النقد والقرض لتأمين تمويل احتياجات المؤسسات العامة وفق التخطيط المركزي، كما أجبرت المؤسسات الاقتصادية العامة على توطين جميع عملياتها المصرفية في بنك واحد.

بالإضافة إلى ذلك، كان على المؤسسات المصرفية والمالية الالتزام بالاكنتاب في سندات الخزينة لضمان إعادة تمويلها، ما يوضح غياب أدوات السياسة النقدية، إذ كانت السلطة النقدية تحت سيطرة السلطات السياسية المتمثلة في وزارتي التخطيط والمالية بعيداً عن سلطة البنك المركزي.

في فترة الثمانينات شهد القطاع المصرفي عدة إصلاحات بارزة، أبرزها إصدار قانون القرض والنقد في عام 1986، وفي عام 1987 قررت الخزينة الانسحاب من عمليات تمويل الاقتصاد، حيث تم حصر مسؤولياتها منذ ذلك الحين في تمويل الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الاستراتيجية فقط.

في الفترة ما بين 1987 و1988، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز المنافسة، منها إلغاء الحكومة لقرار التوطين الإلزامي الوحيد والسماح للمؤسسات المالية بالعمل في مجالات متعددة ومختلفة بفضل قانون استقلالية المؤسسات العامة لسنة 1988، وفي مايو 1989 تم إنشاء سوق النقد بين البنوك التي مُنحت

¹ بودبودة زهرة، راضية مصداغ، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 (دراسة تحليلية)، مجلة اقتصاد المال والأعمال. المجلد 07، العدد 01، مارس 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص 498، 499

استقلالية معينة، وأتاح ذلك للبنك المركزي التدخل في سوق النقد عبر آلية الأمانات، وهو نظام يرتكز على اتفاقات إعادة الشراء بين البنوك والبنك المركزي لأغراض التمويل القصير الأجل.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2001

شهدت هذه الفترة إصدار قانون النقد والقروض 90-10 والذي يعتبر الخطوة الأساسية والإصلاح الرئيسي الذي طبق على المنظومة البنكية الجزائرية، حيث تضمن مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تخفيف الضغط على الخزينة العامة وجعل البنك المركزي المسؤول الوحيد عن إدارة الأوضاع النقدية في الدولة، يمكن حصر هذه المبادئ فيما يلي:¹

- الفصل بين النظام النقدي والاقتصاد الحقيقي
- الفصل بين النظام النقدي وميزانية الدولة
- الفصل بين ميزانية الدولة ونظام القروض
- إنشاء نظام مصرفي ثنائي المستوى
- تحديد سلطة نقدية مستقلة حصريًا للبنك المركزي

خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1993، اضطرت الجزائر إلى إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث تم توقيع الاتفاقية الأولى في 31 مايو 1989، بينما جرى التوقيع على الثانية في 3 يونيو 1991، هدفت هاتان الاتفاقيتان إلى الحصول على قروض ومساعدات مالية بشروط محددة، ونظرًا لنقص السيولة خلال هذه الفترة، طبقت السلطات النقدية سياسة تشدد مالي تميزت ب:²

- مراقبة توسع الكتلة النقدية عبر الحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة
- تحرير الأسعار
- تخفيض قيمة الدينار
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وقد تم التراجع عن هذه السياسة باتباع سياسة نقدية توسعية، حيث جرى إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصًا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العام.

¹ علام أسماء، علام فاطمة، واقع السياسة النقدية خلال فترة 2010-2017، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2، العدد 3، سبتمبر 2020، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، ص 458

² فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، السنة 2020، ص ص 51، 52

خلال فترة 1994-2001 كان توجه السياسة النقدية نحو الانكماش لمعالجة التضخم الذي كان في مستويات مرتفعة في الفترة السابقة، حيث تميزت هذه المرحلة بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التسهيل التمويلي الموسع، وقد تم إدخال أدوات تنسجم مع منطق السوق، فتم الانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية، مثل العمليات في السوق النقدية، وفي سياق هذا التحول تم اتخاذ مجموعة من الخطوات الأساسية، كان من أبرزها ما يلي:¹

- إدخال نظام الاحتياطات الإجبارية كوسيلة غير مباشرة في إدارة السياسة النقدية
- استعمال نظام المناقصات عن طريق نداءات العروض في السياسة النقدية قصد تأمين السيولة لفائدة البنوك التجارية
- اعتماد نظام الأخذ على سبيل الأمانة لفترة 24 ساعة لفترة 7 أيام
- عمليات السوق المفتوحة التي تتضمن قيام بنك الجزائر بشراء وبيع سندات عمومية تقل مدة استحقاقها المتبقية عن ستة أشهر أو أوراق خاصة مقبولة في إعادة الخصم أو في تقديم التسبيقات

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر ابتداء من سنة 2001

تميزت هذه الفترة بتحقيق استقرار نسبي في المؤشرات الاقتصادية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما مكن الجزائر من تحسين احتياطاتها من النقد الأجنبي وتقليص ديونها الخارجية، كما واصل بنك الجزائر تطوير أدوات السياسة النقدية، وأدخلت بعض الإصلاحات التي ساهمت في تعزيز الرقابة المصرفية وتحقيق مزيد من الانضباط النقدي، حيث يمكن إيجاز أهم التطورات حاصلة خلال هذه الفترة في النقاط الآتية:²

الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل لقانون النقد والقرض، حيث تم بموجبه الفصل النهائي بين مجلس النقد والقرض ومجلس إدارة البنك المركزي.

الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والذي يعتبر التعديل الثاني لقانون النقد والقرض حيث تم بموجبه إعادة صياغة شبه كاملة للقانون من أجل تكييفه مع المقاييس العالمية بحيث سمح باستخدام أفضل وأوسع لصلاحيات بنك الجزائر، كما ساهم في توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض في مجالات سياسة

¹ حمداني معمر، بناي مصطفى، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000-2017)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد 02، سنة 2021، ص 58

² طيب شدولي، بن شيخ عبد الرحمان، إصلاحات السياسة النقدية في ظل الحوكمة ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر (دراسة تحليلية خلال فترة 2000-2023)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، سنة 2024، ص ص 159، 163

الصرف والنقد، وأيضاً تم بموجبه إنشاء هيئة مراقبة تشترك مع الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في ضمان مركزية المخاطر والمستحقات غير المدفوعة وكذا تحديد كل صلاحيات اللجنة المصرفية.

الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03، صدر هذا الأمر في 26 أوت 2012، ومن أبرز ما

تضمنه:

- إعفاء بنك الجزائر من كافة الضرائب والرسوم والأعباء الجبائية المرتبطة بأنشطته
- حصر مهام بنك الجزائر في ضمان استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، إلى جانب توفير أفضل الظروف في مجالات النقد والقرض والصرف
- تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر بين المصارف والسيولة، بالإضافة إلى الملاءمة المحاسبية للمخاطر مثل خطر التركيز، وخطر السيولة، وخطر المطابقة، والخطر التشغيلي.
- ضمان بنك الجزائر لكفاءة وأمان نظم الدفع

قانون 10-17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، و الذي تم اعتباره بمثابة مشروع لتعديل قانون النقد و القرض وذلك نظراً للضغوط التي عانت منها الخزينة العمومية في هذه الفترة نتيجة ارتفاع النفقات و الانخفاض الكبير في الإيرادات بسبب الأزمة النفطية لسنة 2014، حيث اتسمت هذه الفترة بعجز كبير في ميزان المدفوعات بالتزامن مع حجم نمو ضعيف للكتلة النقدية، هذا ما جعل السلطات النقدية تفكر بجدية في إيجاد بدائل تشريعية لتخفيف الأعباء على صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف وقد تم السماح لبنك الجزائر من خلال آليات محددة بتمويل الخزينة العامة عبر إصدار نقدي لمدة خمس سنوات، وهو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي.

في عام 2020 تأثرت جميع المؤشرات النقدية المتعلقة بالحسابات الخارجية والعمومية بتداعيات أزمة صحية غير مسبوقة ناجمة عن جائحة كورونا حيث تميزت هذه الفترة بما يلي¹:

شهدت المصارف تقلصاً في مواردها وعجزاً خلال عام 2019، مما أدى إلى إلغاء التمويل غير التقليدي وتكييف أدوات السياسة النقدية بما يتماشى مع تطورات السيولة المصرفية، كما ساهم ذلك في تراجع التضخم مع الحفاظ على ديناميكية السوق بين المصارف، بهدف تحديد معدلات الفائدة في السوق بناءً على المعدل التوجيهي لبنك الجزائر.

¹ طواهري سارة، بورارة أكرم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2015-2022، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قالم، سنة 2022-2023، ص ص 62، 63

استجابة لذلك، أطلق بنك الجزائر اعتبارًا من 2021/01/07 برنامجًا خاصًا لإعادة التمويل لمدة عام واحد وبقيمة لا تتجاوز 2100 مليار دينار، يتمثل هذا البرنامج في عمليات تنازل مؤقتة لتدفقات السيولة بمبادرة من بنك الجزائر، مع فترة استحقاق تمتد لعام واحد قابلة للتجديد مرتين وبمعدل الفائدة التوجيهي للبنك. كما يمكن تسديد السندات مسبقًا، وتشمل الضمانات المقبولة الأذونات الصادرة عن الخزينة العمومية في إطار إعادة شراء القروض المجمعة لدى البنوك العمومية.

منذ إطلاق هذا البرنامج الخاص، أجرى بنك الجزائر أربع عمليات إعادة تمويل خلال عام 2021، حيث بلغ إجمالي السيولة التي تم ضخها بحلول نهاية العام 1680 مليار دينار، منها 508.78 مليار دينار ساهمت في تعزيز سيولة البنوك، ويُعد هذا البرنامج عنصرًا أساسيًا في السياسة النقدية غير التقليدية التي تبناها بنك الجزائر لدعم النظام المصرفي وتحفيز الاقتصاد الحقيقي، بما يتماشى مع أهداف إنعاش الاقتصاد بعد جائحة كورونا.

المطلب الرابع: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

سوف نتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية التي استعملها بنك الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022)، وكما نعلم أن السلطة النقدية كانت قد شرعت في إصلاح أدوات السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجات التي يتطلبها الاقتصاد، حيث تتمثل أدوات السياسة النقدية في الجزائر كالاتي:

أولاً: معدل إعادة الخصم: وهي وسيلة يتم من خلالها التنازل عن الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية للحصول على السيولة من بنك الجزائر، ويعتبر أقدم أدوات السياسة النقدية في الجزائر، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، حيث كان بنك الجزائر قبل قانون 90-10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع، وبصدور قانون النقد والقرض 90-10 منحت لبنك الجزائر الاستقلالية التامة في توجيه وتعديل معدل الخصم الذي أصبح موحدًا وفقًا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون⁽¹⁾.

1 * للمزيد أنظر: للمواد 69 حتى 75 من قانون النقد والقرض

جدول رقم 2-2: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل إعادة الخصم	6	6	5,5	4,5	4	4	4	4	4	4	4	4
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	3,5	3,75	3,75	3,75	3,75	3,75	3,75	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنة 2008 و 2012 و 2020 و 2022

من خلال الجدول رقم 02 يتضح لنا تطور أدوات السياسة النقدية تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية فنجد أنه منذ بداية سنة 2000 قد طبق بنك الجزائر سياسة انكماشية التي انعكست على معدل إعادة الخصم فعرف مرحلة الانخفاض المستمر والمتواصل نظرًا للتحكم في التضخم، وبداية من 2001 ظهر فائض في السيولة وانخفاض طلبات البنوك للجوء لإعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، لتصل نسبة 5.5% سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 كانت 6%، أما سنة 2003 عرفت انخفاض بنصف نقطة، ولتشهد استقرار عند معدل 4% بداية من سنة 2004 إلى غاية سنة 2015، لينخفض إلى 3.5% منذ نهاية 2016، وعليه نقول أن أداة إعادة الخصم همشت ولم تكن فعالة، بسبب السيولة الفائضة في الاقتصاد وعدم لجوء البنوك التجارية لإعادة التمويل لدى البنك المركزي لتشهد بعدها ارتفاع طفيف إلى 3.75% سنة 2017 بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي بصفة عامة ولانخفاض النشاط المالي بصفة خاصة، وبقي ثابتاً إلى غاية 2022، نظراً للمشاكل التي عانى منها العالم بأسره المتمثلة في جائحة كورونا سنة 2020 التي أدت إلى انخفاض النشاط المالي والاقتصادي عامة.

ثانياً: الاحتياطي الإجباري: هو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها هذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه باسم هذه البنوك¹

كما تعتبر الاحتياطات الإجبارية الدنيا وسيلة مؤسسية خاصة للسياسة النقدية التي لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن عن طريق وجوب تشكيل ودائع من طرف المصارف لدى بنك الجزائر قصد تغطية مستوى الاحتياطات الإجبارية التنظيمية على أساس شهري (الفترة الممتدة من 15 من الشهر الجاري إلى 14 من الشهر التالي)²

¹ الطاهر لطرش، كتاب الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، سنة 2012، ص 157.

² محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري للدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014، ص 99

جدول رقم 2-3: تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الاحتياطي الإجمالي	0	3	4,25	6,25	6,5	6,5	6,5	6,5	8	8	9	9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
معدل الاحتياطي الإجمالي	11	12	12	12	8	4	10	10	3	2	2	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنة 2008 و 2012 و 2020 و 2022

يلاحظ من خلال الجدول رقم 03 الارتفاع التدريجي لنسبة الاحتياطي القانوني، حيث انتقلت من 3% سنة 2001 إلى 4,25% سنة 2002 ثم إلى 6,25% سنة 2003، واستقر عند هذه النسبة إلى غاية سنة 2007، ومع الارتفاع الكبير لفائض السيولة المصرفية سنة 2008 اضطر بنك الجزائر إلى رفع النسبة إلى 8% لا من أجل امتصاص الفائض الكبير للسيولة المصرفية عقب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، واستقر هذا المعدل سنة 2009، قبل أن يتم رفعه مرة أخرى تحت ضغط فائض السيولة المفرطة إلى 9% سنتي 2010 و 2011، ثم إلى 11% سنة 2012، ليصل إلى 12% خلال الفترة (2013-2015)، و بداية من 2016 تم تراجع في معدل الاحتياطي القانوني إلى 8% ويعود ذلك لتراجع في نسب السيولة لدى البنوك التجارية بسبب تراجع أسعار المحروقات فقام بنك الجزائر بخفض من نسبة هذه الأداة، ليتواصل الانخفاض سنة 2017 إلى 4، وبداية من 2018 تم الرفع من جديد من معدل الاحتياطي القانوني إلى 10% واستقر عند هذه النسبة سنة 2019 ويعود هذا إلى عودة ارتفاع في سيولة البنوك التجارية التي سببها ارتفاع طفيف في أسعار المحروقات، وبسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة في سنة 2020 وأثار الأزمة الصحية كوفيد19 على الاقتصاد قام بنك الجزائر بالعمل على مجابهتها من خلال أدواته النقدية فتم تخفيض أداة الاحتياطي الإجمالي إلى 3% سنة 2020 ليستمر الانخفاض إلى 2% سنتي 2021 و 2022.

ثالثا: عمليات السوق المفتوحة: تتم هذه العملية من خلال تدخل بنك الجزائر عارضا أو مشتريا للأوراق المالية بهدف التأثير على حجم الائتمان الموجود في الاقتصاد، حيث يتدخل عارضا عندما يريد الحد من الائتمان، ويتدخل مشتريا عندما يريد الزيادة في حجم الائتمان، وقد جاء الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الأداة في المادة رقم 06 من التعليمات 96-28 الصادرة بتاريخ 22 أبريل 1995، حيث يقوم بنك الجزائر بشراء وبيع الأوراق المالية العامة ذات فترة استحقاق لا تتعدى الستة أشهر على مستوى السوق النقدية الثانوية، ولا يسمح له التدخل في السوق الأولية، وقد تم استخدام هذه الأداة لأول مرة في 30 ديسمبر 1996 عندما قام بنك الجزائر بشراء سندات عمومية تقدر ب 04 مليار دينار بمعدل فائدة 14.94% تستحق بتاريخ 27 فيفري 1997، وقد استعان بنك الجزائر بأداة السوق المفتوحة لـ 3 أشهر و لـ 6 أشهر و لـ 12 شهر بنسبة 3.50% في سنة 2017 فقط.

رابعاً: أداة استرجاع السيولة: في إطار النمو المستمر لفائض السيولة، قام بنك الجزائر في عام 2002 بإدخال أداة جديدة ضمن أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وهي أداة استرجاع السيولة، تعتمد هذه الأداة على طلب بنك الجزائر من البنوك التجارية التي تشكل جزءاً من النظام المصرفي إيداع جزء من سيولتها لديه على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لفترة زمنية اختيارية، يتم ذلك مقابل معدل فائدة ثابت يتم احتسابه بناءً على فترة الاستحقاق، ويتم تحديد المشاركين من خلال مناقصات يعلن عنها بنك الجزائر، فيما يلي سنتناول تطور معدل فائدة الاسترجاع المرتبط بهذه الأداة من خلال الجدول الآتي:¹

جدول رقم 2-4: تطور معدلات أداة استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2002-2022

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
استرجاع السيولة ل 7 أيام	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75
استرجاع السيولة ل 3 أشهر	-	-	-	1.90	2.00	2.50	2.00	1.25	1.25	1.25	1.25
استرجاع السيولة ل 6 أشهر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
استرجاع السيولة ل 7 أيام	0.75	0.75	0.75	0.75	-	3.50	3.50	-	-	0.50	
استرجاع السيولة ل 3 أشهر	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	-	-	-	-	-	
استرجاع السيولة ل 6 أشهر	1.50	1.50	1.50	1.50	1.50	-	-	-	-	-	

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نشرات إحصائية لبنك الجزائر سنة 2009 و 2014 و 2020 و 2023

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن معدل الفائدة الممنوحة على الودائع في إطار استرجاع السيولة لمدة 7 أيام اتسمت بالتذبذب بين الارتفاع و الانخفاض من سنة 2002 إلى غاية 2008، ثم اتسمت بالثبات بعد أن قام بنك الجزائر بتخفيض نسبتها إلى 0.75% سنة 2009، لتبقى ثابتة لمدة 8 سنوات خلال فترة 2009-2016، وقد توقف العمل بها خلال سنة 2017، ليتم إدراجها من جديد سنة 2018 بمعدل 3.50% إلى غاية سنة 2019، ومن جديد تم التوقف عن العمل بها في سنة 2020 بسبب نقص السيولة المصرفية

¹ حسين بن العارية، عبد السلام بلبالي، تحليل فاعلية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية (حالة الجزائر 2000-2014)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، سنة 2017، ص 204

بسبب الأوضاع الاقتصادية الخاصة، ثم تم إدراجها من جديد سنة 2022 بمعدل 0.50% وذلك بعد عودة السياسة النقدية إلى الوضع الطبيعي.

بالنسبة لآلية استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر فقد تم تخفيض قيمتها سنة 2009 إلى 1.25% بعدما كانت 2% لتواصل العمل بهذا المعدل لغاية سنة 2016 حيث تم التوقف عن العمل بها.

ابتداءً من جانفي 2013 تم إضافة أداة جديدة لاسترجاع السيولة لمدة 6 أشهر بمعدل 1.5% لغاية سنة 2016 حيث تم التوقف عن العمل بها بسبب انخفاض السيولة المحلية الراجع إلى انخفاض أسعار البترول التي كانت سببا في انخفاض صافي الأصول الخارجية.

خامسا: أداة تسهيلات الودائع: تم إطلاق هذه الأداة في عام 2005 كوسيلة لتوظيف فائض السيولة المحلية لدى بنك الجزائر يتم ذلك من خلال عملية مباشرة تُجسد على شكل قرض تمنحه البنوك التجارية للبنك المركزي، وتُحتسب فائدة هذا القرض بناءً على مدة استحقاقه، مع اعتماد معدل فائدة ثابت يُقرره بنك الجزائر¹.

جدول رقم 2-5: تطور معدلات أداة تسهيلات الودائع في الجزائر خلال الفترة 2005-2022

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المعدل	0.30	0.30	0.75	0.75	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المعدل	0.30	0.30	0.00	0.00	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نشرات إحصائية لبنك الجزائر سنة 2009 و 2014 و 2020 و 2023

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل أداة تسهيلات الودائع المغلة للفائدة تميز بالثبات عند نسبة 0.30% طوال فترة تطبيقه، إلا في سنة 2007 حيث ارتفع إلى 0.75% إلى غاية سنة 2008.

كانت هذه الأداة نشطة في امتصاص فائض السيولة رغم أن معدلات الفائدة كانت منخفضة، بحيث ارتفع في هذه الفترة معدل النمو السنوي لحجم الودائع المغلة للفائدة، وبعد هذه الفترة فقدت أداة تسهيلات الودائع نشاطها، وقد أدى الانخفاض في فائض السيولة بداية من سنة 2016 إلى التوقف عن العمل بهذه الأداة والتوجه نحو أدوات أخرى تعمل على ضخ السيولة، وهذا راجع إلى التراجع المسجل في أسعار المحروقات التي أدت إلى تراجع في نسبة الاحتياطات الإجباري.

¹ حسين بن العاربية، عبد السلام بلبالي، نفس المرجع السابق، ص 204

المبحث الثاني: تطور الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر

تُعد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر أداة رئيسية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو المستدام. وتُستخدم هذه الأهداف كمرحلة انتقالية لتوجيه السياسات نحو تحقيق الغايات النهائية كاستقرار الأسعار ودعم التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال فترة 2000-2022

شهدت هذه المرحلة نموًا كبيرًا في العرض النقدي نتيجة لارتفاع أسعار البترول، مما أسفر عن زيادة الاحتياطيات الأجنبية وتوافر السيولة في الاقتصاد، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي، بناءً على ذلك سنتطرق إلى تحليل تطور الكتلة النقدية ومكوناتها من خلال الجدول التالي:

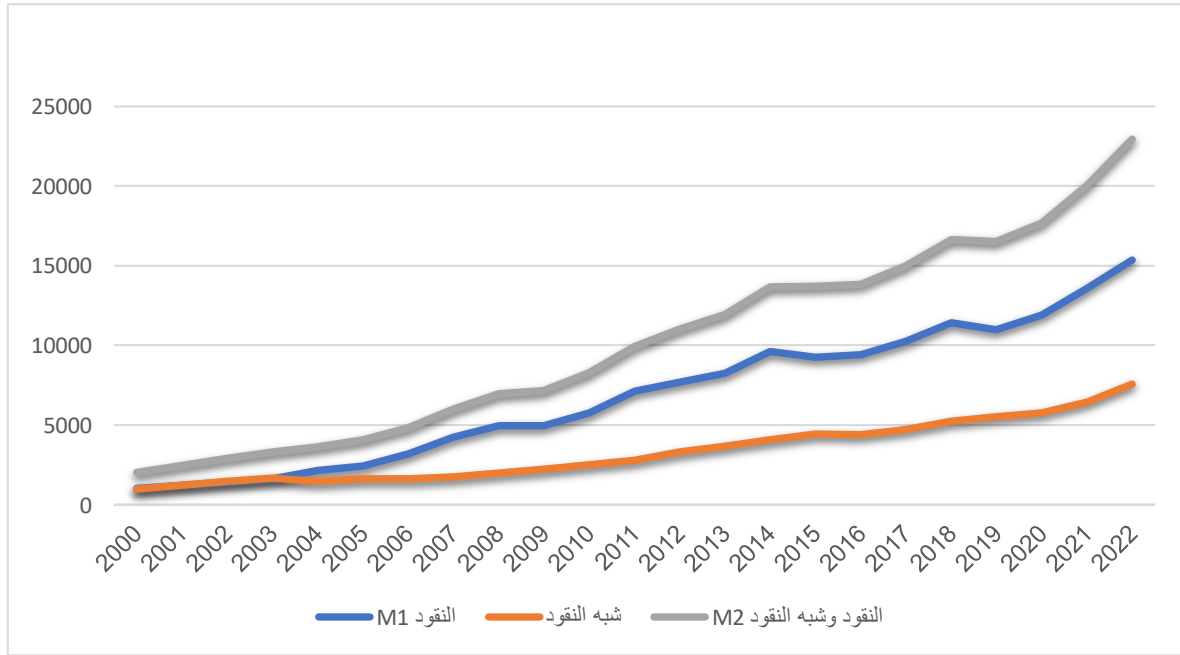
جدول رقم 2-6: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: مليار د.ج)

السنوات	النقود M1	شبه النقود	النقود وشبه النقود M2	معدل تغير M2
2000	1048.18	974.35	2022.5	13.0
2001	1238.5	1235.0	2473.5	22.3
2002	1416.3	1485.2	2901.5	17.3
2003	1643.5	1656.0	3299.5	13.7
2004	2165.7	1478.7	3644.4	10.6
2005	2437.5	1632.9	4070.4	11.7
2006	3177.8	1649.8	4827.6	18.6
2007	4233.6	1761.0	5994.6	24.2
2008	4964.9	1991.0	6955.9	16.0
2009	4944.2	2228.9	7173.1	3.1
2010	5756.4	2524.3	8280.7	15.4
2011	7141.7	2787.5	9929.2	19.9
2012	7681.5	3333.6	11015.1	10.9
2013	8249.8	3691.7	11941.5	8.4
2014	9603.0	4083.7	13686.7	14.6
2015	9261.2	4443.3	13704.5	0.1
2016	9407.0	4409.3	13816.3	0.8
2017	10266.1	4708.5	14974.6	8.4
2018	11404.1	5232.6	16636.7	11.1
2019	10975.2	5531.4	16506.6	-0.8

7.0	17659.6	5757.8	11901.8	2020
13.6	20053.5	6463.2	13590.3	2021
14.3	22930.1	7584.9	15345.1	2022

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على : التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2004 و 2008 و 2013 و 2018 و 2023 والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 8 لسنة 2009

الشكل رقم 2-2: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 6

من خلال الجدول السابق والشكل المرفق يمكن القول أن الكتلة النقدية عرفت تطورات متباينة خلال هذه الفترة حيث أنه:

في سنة 2000 انخفض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 13% مقابل 14.9% سنة 1998 وذلك نتيجة إتباع سياسة التقشف الصارمة إضافة إلى عجز الميزانية وتجميد أجور العمال وتقليص حجم الإنفاق.

أما سنة 2001 فقد شهدت نسبة نمو مرتفعة للكتلة النقدية والتي قدرت ب 22.3% مسجلة بذلك زيادة قدرها 451 مليار دج سنة واحدة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية، والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع قيمة الودائع لأجل بسبب الادخار المالي للمؤسسات العامة وخاصة النفطية منها وارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية.

خلال فترة 2004/2002 عرفت الكتلة النقدية تراجعاً نسبياً في النمو وذلك نتيجة التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات (ودائع بالعملة الصعبة) وكذلك ارتفاع الودائع للأجل

بالعملة الوطنية حيث تراجع معدل M2 من 17.3% سنة 2002 إلى 10.6% سنة 2004 وهو معدل منخفض مقارنة بالسنوات السابقة.

خلال فترة 2007/2005 ارتفع معدل M2 ليصل إلى 24.2% سنة 2007 وهي أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية خلال هذه الفترة بما يقابل زيادة 1167 مليار دج عن السنة السابقة.

في سنة 2009 تراجع معدل نمو M2 إلى 3.1% وذلك راجع إلى الأزمة المالية سنة 2008 التي مست الاقتصاد العالمي والتي أدت إلى الانخفاض النسبي لأسعار البترول ومنه تراجع في الإيرادات البترولية ومنه تراجع احتياطات الصرف الأجنبية مما أدى لتسجيل عجوزات في ميزان المدفوعات وهذا ما أدى إلى ضعف نمو الكتلة النقدية.

سجلت الكتلة النقدية طوال فترة (2010-2014) معدلات متذبذبة محصورة بين (8.4% و 19.9%)، ثم سجلت انخفاضا ملحوظا قدر ب 0.1% و 0.8% لكل من سنة 2015 و 2016 على التوالي، حيث قدرت الكتلة النقدية سنة 2015 ب 13704,5 مليار دج و 13816,3 مليار دج لسنة 2016 وهذا النمو شبه المنعدم للكتلة النقدية كان سببه الأزمة النفطية لسنة 2014 وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الجزائري.

بعد ذلك ارتفع معدل نمو M2 من جديد ليبلغ 11.1% سنة 2018 ثم سرعان ما تراجع إلى -0.8% سنة 2019 وذلك بسبب التراجع المسجل في احتياطات الصرف الأجنبية ثم استمر معدل نمو M2 في الزيادة ليبلغ 14.3% سنة 2022 بما يعادل 22930.1 مليار دج وهذا الارتفاع المسجل راجع إلى التحسن الطفيف في أسعار البترول وأيضاً إلى عمليات تزويد الاقتصاد بالسيولة من خلال نتائج تطبيق سياسة التيسير الكمي.

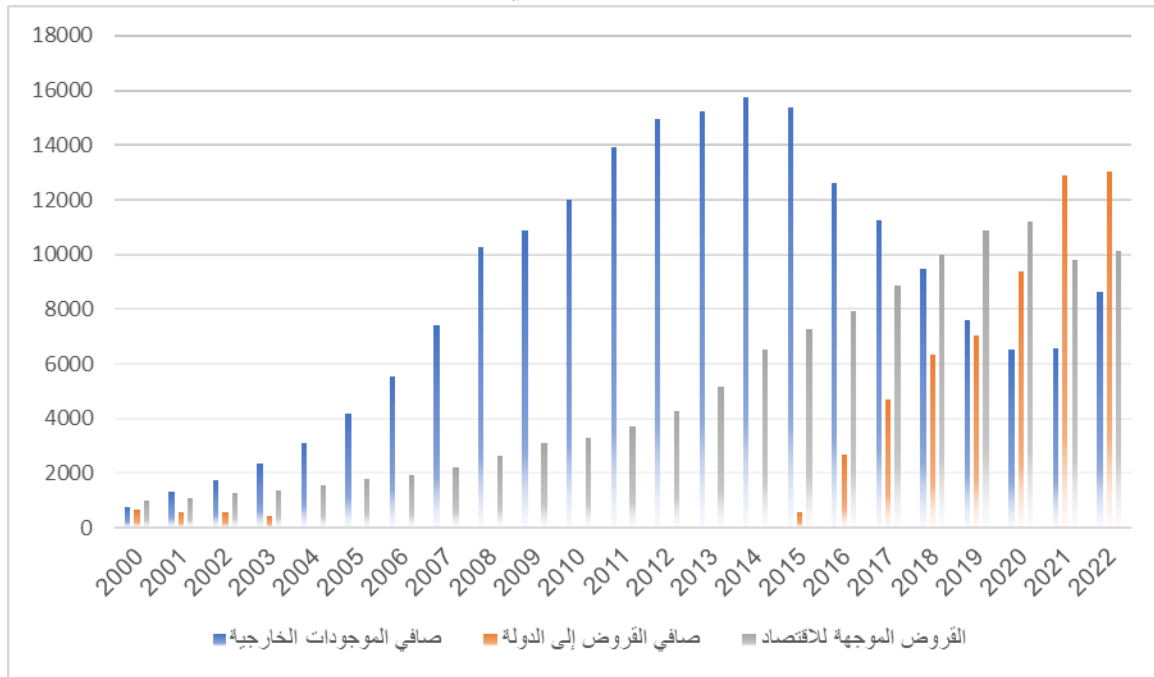
جدول رقم 2-7: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: مليار د.ج)

السنوات	صافي الموجودات الخارجية	صافي القروض إلى الدولة	القروض الموجهة للاقتصاد
2000	775.9	677.4	993.7
2001	1310.7	569.7	1078.4
2002	1755.7	578.7	1266.8
2003	2342.7	423.4	1380.2
2004	3119.2	-20.6	1535.0
2005	4179.7	-933.2	1779.8
2006	5515.0	-1304.1	1905.4
2007	7415.5	-2193.1	2205.2
2008	10246.9	-3627.3	2615.5
2009	10885.7	-3488.9	3086.5
2010	11996.5	-3392.9	3268.1

3726.5	-3406.6	13922.4	2011
4287.6	-3334.0	14940.0	2012
5156.3	-3235.4	15225.2	2013
6504.6	-1992.3	15734.5	2014
7277.2	567.5	15375.4	2015
7909.9	2682.2	12596.0	2016
8880.0	4691.9	11227.4	2017
9976.3	6325.7	9485.6	2018
10857.8	7019.9	7598.7	2019
11182.3	9353.5	6518.2	2020
9794.7	12908.7	6559.1	2021
10115.2	13042.4	8650.4	2022

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2008 و 2013 و 2018 و 2023 والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 8 لسنة 2009

الشكل رقم 2-3: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 7

أولاً: صافي الموجودات الخارجية

احتل هذا المجمع مكانة جد معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية وهو ما يؤكد أهمية وضعية الموجودات الخارجية كضمان للنقد في الاقتصاد الوطني وقد ارتبط تطور صافي الأصول الخارجية في الاقتصاد الجزائري بالصادرات من البترول لذلك نلاحظ أنه كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس.

بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط بداية من سنة 2000 شهدت الأصول الخارجية نموا متواصلا ابتداء من 775.9 مليار دج لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2014 بقيمة تقدر ب 15734.5 مليار دج ثم انخفضت قيمتها ابتداء من سنة 2015 إلى غاية سنة 2021 لتصل إلى 6559.1 مليار دج وذلك راجع إلى الصدمة الخارجية التي شهدتها سنة 2014 في انخفاض أسعار النفط وتراجع الاحتياطات الخارجية ثم عادت إلى الارتفاع من جديد سنة 2022 حيث قدرت قيمتها ب 8650.4 مليار دج بفارق 2091.3 مليار دج عن السنة التي قبلها.

ثانيا: القروض المقدمة إلى الدولة

شهد هذا المتغير تباينا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة وذلك تماشيا مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة من سنة لأخرى حيث عرفت قيمته انخفاضا نسبيا متذبذبا بين 423 و 677 مليار دج وذلك خلال فترة 2000 إلى 2003.

ثم أصبحت قيمة هذه القروض سالبة ابتداء من سنة 2004 إلى غاية 2014، غير أن السنوات الأخيرة في هذا الحيز اعتبارا من 2009 إلى 2013 يلاحظ فيها ثبات نسبي لمعدل تغير القروض الموجهة إلى الدولة حيث أنه لم يتجاوز 3.8٪ وذلك نتيجة الدور الذي لعبته الخزينة العمومية في تلك الفترة من خلال عمليات التمويل لبعض السلع الاستهلاكية والقروض الممنوحة للشباب في إطار توفير مناصب الشغل. نلاحظ أيضا أن قيمة القروض المقدمة إلى الدولة قد عادت إلى القيم الموجبة ابتداء من سنة 2015 بداية من 567.5 مليار دج لتبلغ 13042.4 مليار دج سنة 2022.

ثالثا: القروض الموجهة للاقتصاد

يمكن القول أن القروض المقدمة للاقتصاد قد شهدت نموا مستمرا خلال هذه الفترة حيث قدرت قيمتها سنة 2000 ب 993.7 مليار دج لتبلغ 5156.3 مليار دج سنة 2013 وذلك يشير إلى مدى تزايد الطلب على القروض المصرفية من طرف الأشخاص وكذلك الدور الذي تلعبه الاستثمارات الممولة بالقروض المصرفية بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك التجارية.

استمرت القروض الموجهة للاقتصاد على هذه الوتيرة في النمو حتى سنة 2020 أين وصلت قيمتها إلى ما يقارب 11182.3 مليار دج ثم انخفضت قليلا خلال سنة 2021 و 2022.

هذا الارتفاع المتواصل يدل على وجود سياسة نقدية توسعية مطبقة بعد تسجيل معدلات تضخم منخفضة، وكذا زيادة الإصدار النقدي، لكون هذه القروض تقوم بتمويل المشاريع التنموية التي برمجتها الدولة وهذا بسبب ارتفاع السيولة في الاقتصاد من جراء الارتفاع الطفيف لأسعار البترول.

المطلب الثاني: تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

يعتبر سعر الفائدة من الأدوات الأساسية للسياسة النقدية التي يستخدمها بنك الجزائر لتنظيم النشاط الاقتصادي، فهو يلعب دوراً محورياً في التأثير على معدلات الادخار، الاستثمار، والتضخم. وخلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022، مرت الجزائر بتحويلات اقتصادية هامة انعكست بشكل كبير على آليات تحديد وتطبيق أسعار الفائدة.

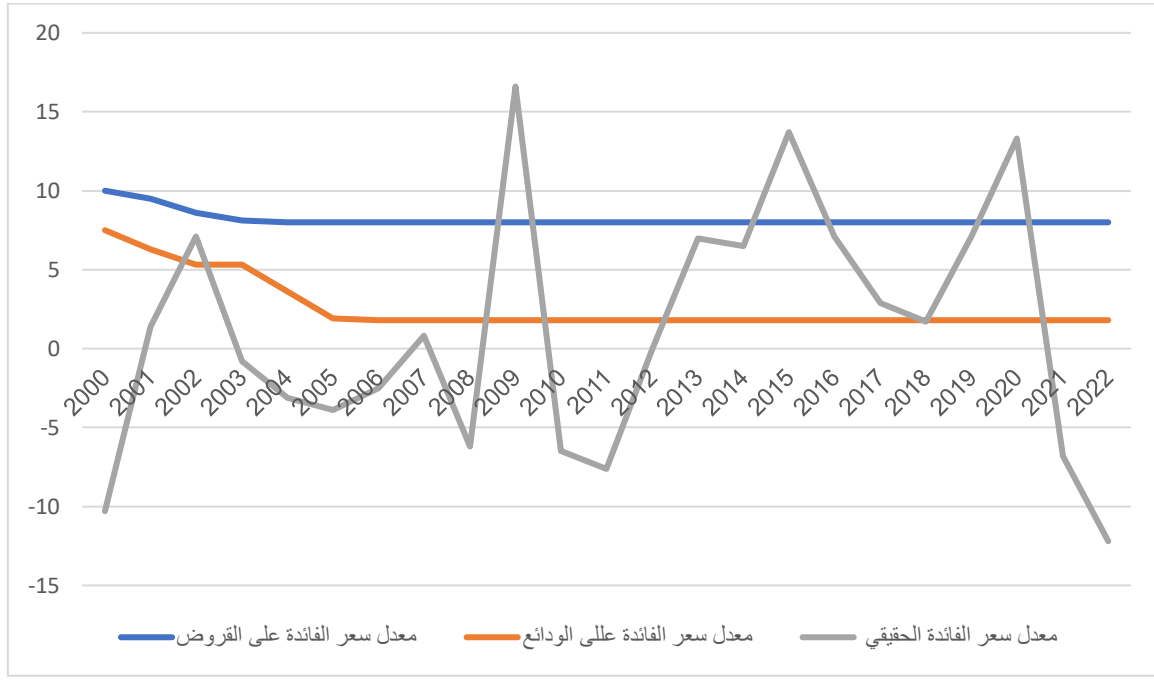
جدول رقم 2-8: تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

السنوات	معدل سعر الفائدة على القروض	معدل سعر الفائدة على الودائع	معدل سعر الفائدة الحقيقي
2000	10.0	7.5	-10.30
2001	9.50	6.3	1.4
2002	8.6	5.3	7.1
2003	8.1	5.3	-0.8
2004	8.0	3.6	-3.1
2005	8.0	1.9	-3.9
2006	8.0	1.8	-2.5
2007	8.0	1.8	0.8
2008	8.0	1.8	-6.2
2009	8.0	1.8	16.6
2010	8.0	1.8	-6.5
2011	8.0	1.8	-7.6
2012	8.0	1.8	0.0
2013	8.0	1.8	7.0
2014	8.0	1.8	6.5
2015	8.0	1.8	13.7
2016	8.0	1.8	7.1
2017	8.0	1.8	2.9
2018	8.0	1.8	1.7
2019	8.0	1.8	7.1
2020	8.0	1.8	13.3
2021	8.0	1.8	-6.8
2022	8.0	1.8	-12.2

المصدر: من اعداد الطالبين

بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator>

الشكل رقم 2-4: تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 8

من خلال الجدول رقم 8 والشكل المرفق يمكن استخلاص النقاط التالية:

في بداية الألفية، كان معدل الفائدة على القروض مرتفعاً (10% عام 2000)، لكنه بدأ في الانخفاض التدريجي ليستقر عند 8% منذ 2004 حتى 2022، يشير ذلك إلى أن سياسة البنك المركزي الجزائري تميل إلى تثبيت أسعار الفائدة على القروض، مما يعكس الرغبة في دعم الاستقرار المالي وتشجيع الاستثمار طويل الأجل، وفي المقابل، ثبات الفائدة عند 8% رغم التقلبات الاقتصادية قد يشير إلى جمود في السياسات النقدية، أي أن البنك المركزي لم يتفاعل بالمرونة الكافية مع الصدمات الاقتصادية مثل الأزمة المالية العالمية 2008 أو أزمة كوفيد 19 في 2020.

في عام 2000، كان معدل الفائدة على الودائع 7.5%، لكنه انخفض بشكل سريع إلى 1.8% بحلول 2005 واستمر عند هذا المستوى حتى 2022، وهذا الانخفاض يعني أن المودعين يحصلون على عوائد أقل على أموالهم، مما يقلل من جاذبية الادخار في البنوك ويدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل استثمارية مثل العقارات أو العملات الأجنبية.

بالنسبة لمعدل الفائدة الحقيقي فقد كان شديد التذبذب، حيث انخفض إلى قيم سالبة عدة مرات، مما يشير إلى أن التضخم تجاوز معدلات الفائدة الاسمية في تلك الفترات، خاصة في 2022 حيث بلغ -12.2% وذلك يعني أن أموال المدخرين تفقد قيمتها بمرور الزمن.

المطلب الثالث: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

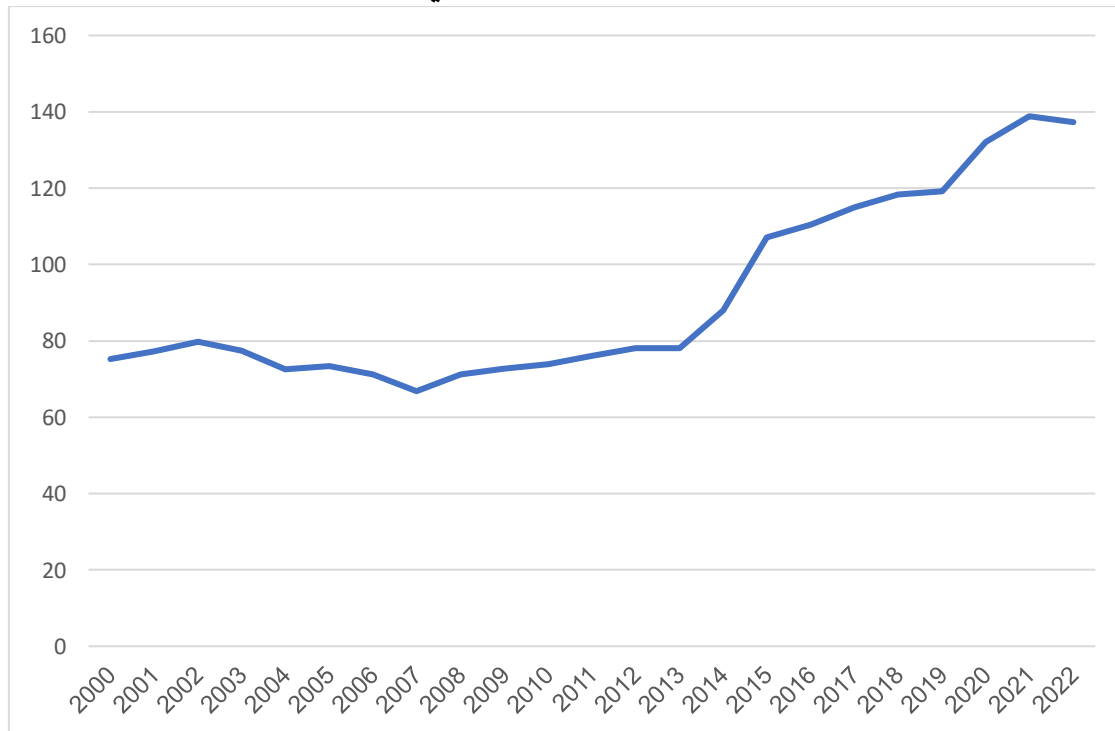
اتبعت الجزائر ابتداء من أكتوبر 1994 سياسة مرنة لإدارة الصرف وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر، حيث يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناء على العروض المقدمة من طرف البنوك التجارية في بداية كل جلسة، وأيضا في ضوء توفر العملة الأجنبية، والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2022

جدول رقم 2-9: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
76.05	73.94	72.73	71.18	66.82	71.15	7373,	6172,	77,37	79,68	77,26	75,31	سعر صرف دينار/دولار
2022		2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
137.22		138.83	132.13	51119,	118.29	114.93	110.52	107.13	87.90	78.15	78.10	سعر صرف دينار/دولار

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنة 2007 و 2008 و 2012 و 2016 و 2020 و 2022

الشكل رقم 2-5: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الجزائر خلال الفترة 2000-2022



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 9

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09)، أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2022) عرف اتجاهًا تصاعديًا وهو ما يؤكد على تدهور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفقرة المدروسة.

وباعتبار سعر صرف الدينار الجزائري مرتبطًا أساسًا بمستوى احتياطي الصرف لدى بنك الجزائر، فإن ارتفاع هذا الأخير مع مطلع الألفية الثالثة، أدى إلى انخفاض سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار، حيث بلغ 77.26 دج بالنسبة للدولار الواحد في 2001 مقابل 75.31 دج للدولار الواحد في 2000. وبغية تقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي وبالتالي تقليل نمو الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، أقدم بنك الجزائر خلال الفقرة (2000-2002) بتخفيض الدينار الجزائري بنسبة 5%، لكن سرعان ما عاد سعر صرف الدينار الجزائري نحو الارتفاع خلال الفترة (2003-2008) نتيجة تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات السيادية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

حيث وصل سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري 2003 إلى 77.37 دج بالنسبة للدولار الواحد ثم إلى 72.61 دج بالنسبة للدولار الواحد سنة 2004 71.15 دج ثم 66.82 دج للدولار الواحد خلال سنتي 2006 و 2007 على الترتيب، ويعكس هذا التطور في قيمة الدينار إلى العرض المتزايد للعملات الصعبة في السوق المصرفية في ظل استقرار الطلب عليها، بالإضافة إلى تقلص الفارق في التضخم مع أهم الشراء التجاريين للجزائر.

وفي سنة 2008 عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار تحسنا وصل إلى 71.18 دج لكل دولار واحد مقابل 66.29 دج للدولار الواحد في 2007. أي بارتفاع قيمة العملة الوطنية ب 6.79%. مما أدى إلى تعزيز سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في المدى القصير. كما أفضت تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف بين البنوك إلى تحقيق تعديل في سعر تعادل الدينار مقابل العملات الأخرى، وهو ما سمح بتصحيح الأثر المتوقع لتغير الأسعار النسبية على توازن سعر الصرف الفعلي الحقيقي وبقي سعر الصرف الفعلي الحقيقي في نهاية 2008 قريبا من التوازن، وذلك بتحسين يساوي 1.58% كمتوسط سنوي، وقد نتج عن هذا التحسن تحسن في سعر الصرف الفعلي الاسمي (2.58%). في ظرف تميز بالتقلب في الأسعار النسبية خلال السنة، ليعود سعر صرف الدينار الجزائري خلال سنتي 2009 و 2010 نحو الانخفاض بنسبة 12.5% و 2.5% على التوالي وذلك كإجراء احترازي لحماية الاقتصاد الجزائري من آثار وتداعيات أزمة الرهن العقاري. وفي سنة 2011 شهد سعر صرف الدينار ارتفاعا طفيفا مقابل الدولار حيث بلغ 1.96% مقارنة ب 2010. منتقلا من 73.94 دج للدولار الواحد في 2010 إلى 76.05 دج للدولار الواحد في 2011. ليأخذ بعد ذلك اتجاهًا معاكسًا طيلة السنوات المتبقية من فترة الدراسة (2012-2022) حيث انخفض من 78.10 دج للدولار الواحد سنة 2012 إلى 110.52 دج للدولار الواحد سنة 2016 ليصل إلى 132.13 دج للدولار الواحد سنة 2020، ثم شهد

ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 137.22 سنة 2022، ويرجع السبب الرئيسي لهذه التقلبات في قيمة الدينار الجزائري إلى العناصر التالية¹:

- انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية
- تعزيز قيمة الدولار في سوق الصرف العالمية
- ضعف المنافسة لعناصر الإنتاج
- تدهور العناصر الأساسية للاقتصاد الوطني

إضافة إلى هذه الأسباب، فإن التدهور في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار يعود كذلك إلى إقدام بنك الجزائر لا سيما سنة 2018 إلى اعتماد سياسة تمويل جديدة وهي التمويل غير التقليدي، أين تم طباعة 5000 مليار دينار جزائري حسب محافظ بنك الجزائر دون مقابل إنتاجي، الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمة العملة المحلية، كما دفع عدم الاستقرار السياسي الذي عاشته الجزائر سنة 2020 بالعديد من المواطنين الذين كانوا يكنزون أموالهم نقداً إلى استبدالها بالعملة الصعبة والذهب، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية.

المطلب الرابع: تطور معاملي الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

يعرف الاستقرار النقدي على أنه الاستقرار في قيمة النقود، ويعبر عن ذلك بالاستقرار في التضخم، وهذا لا يعني بأن التضخم منعدم وإنما المقصود بالثبات النسبي في مستويات الأسعار، أي بتغيرات قابلة للتوقع دون مفاجآت، ويعتبر استقرار الأسعار من أهداف السياسة النقدية، ويساهم في الاستقرار المالي⁽²⁾، ويتم تحديد حالة الاستقرار كالتالي:

يمثل معاملي الاستقرار النقدي مقياس ذو طبيعة تركيبية لقياس أبعاد العملية التضخمية في اقتصاد ما، وهذا بالاستناد إلى بعض تحليلات نظرية كمية النقود التي تنص على أن الزيادة في كمية النقود إذا لم تتناسب مع الزيادة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن ذلك يتسبب في التضخم، بحيث يعتمد صندوق النقد الدولي على هذا المعيار في سياسته بالتعرف على الاتجاهات التضخمية والانكماشية، فيربطه بين نسبة النمو في الائتمان المصرفي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾، ويمكن توضيحه بصورة مبسطة كما يلي:

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول، نوفمبر 2015، ص 27

² عبد المجيد قدي، مصطفى العربي، ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي لتمويل الإسلامي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، جامعة خميس مليانة، سنة 2016، ص ص 05، 20.

³ سليم موساوي، أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة معارف لقسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر 2015، ص ص 304، 320

$$CSM = \frac{dM/M}{dY/Y} \text{ حيث أن:}$$

CSM: معامل الاستقرار النقدي.

dM/M : نسبة التغير في الائتمان المصرفي.

dY/Y : نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

إذا:

- حالة استقرار النقدي تقابلها $CSM = 1$.

- عدم الاستقرار النقدي (ضغوط تضخمية) $CSM > 1$

- عدم الاستقرار النقدي (انخفاض في الأسعار) $CSM < 1$

لرصد وضعية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري، قمنا بدراسة معامل

الاستقرار النقدي للفترة موضع الدراسة، من خلال معطيات الجدول رقم (10) والشكل رقم (06):

جدول رقم 2-10: تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: مليار د.ج)

السنوات	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير dM/M	الناتج المحلي الإجمالي Y	نسبة التغير dY/Y	معامل الاستقرار النقدي $CSM = \frac{dM/M}{dY/Y}$
2000	2022.5	13.0	4123.5		
2001	2473.5	22.3	4227.1	2.51	8.88
2002	2901.5	17.3	4522.7	6.99	2.47
2003	3299.5	13.7	5252.3	16.13	0.84
2004	3644.4	10.6	6150.4	17.1	0.61
2005	4070.4	11.7	7563.6	23.0	0.50
2006	4827.6	18.6	8520.6	12.7	1.46
2007	5994.6	24.2	9306.2	9.2	2.63
2008	6955.9	16.0	10993.8	18.1	0.88
2009	7173.1	3.1	9968.0	-9.7	-0.31
2010	8280.7	15.4	11991.6	20.3	0.75
2011	9929.2	19.9	14526.6	21.1	0.94
2012	11015.1	10.9	16115.4	10.9	1
2013	11941.5	8.4	16569.3	2.8	3
2014	13686.7	14.6	17228.6	3.5	4.17
2015	13704.5	0.1	16712.7	-3.0	-0.03
2016	13816.3	0.8	17514.6	4.8	0.16
2017	14974.6	8.4	18575.8	6.1	1.37

1,21	9.1	20259.0	11.1	16636.7	2018
-0.44	1.8	23090.1	-0.8	16506.6	2019
-0,73	-9.5	20902.1	7.0	17659.6	2020
0,66	20.4	25157.8	13.6	20053.5	2021
0,52	27.3	32028.4	14.3	22930.1	2022

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على : التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2004 و 2013 و 2018 و 2023

الشكل رقم 2-6: تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 10

من خلال الجدول والشكل المرفق به يتضح لنا انه تم تسجيل حالة عدم الاستقرار النقدي من سنة 2001 ولغاية 2004 ولكن بهامش قليل هذا ما يعكس أن الضغوط التضخمية ليست كبيرة، وفي سنة 2006 سجلنا قيمة معامل الاستقرار النقدي قريب من الواحد أي $CSM=1.46$ أي نحن في حالة من الاستقرار النقدي، وهذا يدل على تسجيل ارتفاع في نمو إجمالي الناتج الحقيقي بسبب ارتفاع أسعار البترول ومنه ارتفاع في احتياطات الصرف الأجنبية مما أدى لتوفر سيولة في الاقتصاد وبالتالي ارتفاع في الكتلة النقدية، وقد تم هذا الاستقرار من خلال محاولة أدوات السياسة النقدية التحكم في الكتلة النقدية المرتفعة و التي ليس لها مقبل حقيقي في إجمالي الناتج وهذا من خلال القيام بالرفع من أداة الاحتياطي الإلزامي لجلب جزء من السيولة المصرفية بالإضافة إلى تطبيق أدوات امتصاص السيولة وأيضا إدراج أداة تسهيلة الودائع المغلة للفائدة بداية من 2005 التي كان لها

دور مهم في امتصاص السيولة خارج القطاع المصرفي ومنه تسجيل تراجع في نسبة نمو الكلة النقدية إلى 18.6% بعدما كانت 11.7% سنة 2005.

تواصل تسجيل حالة عدم الاستقرار النقدي لغاية سنة 2009 بحيث أصبح معامل الاستقرار النقدي $CSM = -0.31$ وهذا يعود لما تسببت به الأزمة المالية لسنة 2008 من انخفاض في أسعار البترول التي انعكست على احتياطات الصرف فأدت لانخفاضها، الى غاية سنة 2012 سجلت استقرار بما يعادل الواحد الصحيح أي $CSM = 1$ بسبب ارتفاع أسعار البترول العالمية والتي قد ساهمت بشكل واضح وكبير في تحقيق هذا الاستقرار. على غرار ذلك شهدت سنتي 2013 و 2014 ضغوط تضخمية بسبب وجود فائض في السيولة حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2014 نسبة 14% مقابل 3.5% فقط بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي.

سجلت سنة 2015 انكماشاً حيث بلغت نسبة معامل الاستقرار النقدي $CSM = -0.03$ بسبب تراجع أسعار البترول وتداعيات هذه الأزمة العالمية حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي فيها من 17228,6 مليار دينار سنة 2014 إلى 16712,7 مليار دينار سنة 2015 بنسبة نمو سالبة قدرت بـ 0.03% - و في سنة 2016 شهد معامل الاستقرار النقدي ارتفاعاً حيث بلغ $CSM = 0.16$ وهذا راجع إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.8% في حين كان نموه سالبا سنة 2015 بـ 3% - وهذا النمو راجع إلى عودة الارتفاع التدريجي لأسعار البترول، وفي سنتي 2017 و 2018 سجل مستوى استقرار بلغ 1.37 و 1.21 على التوالي وهذا يدل على وجود تضخم أو فجوة تضخمية صغيرة، حيث تعتبر قريبة من تحقيق الاستقرار النقدي وهذا بسبب ضخ سيولة للاقتصاد على الانكماش الذي حدث في السنتين الماضيتين.

شهدت سنة 2019 انكماشاً حيث بلغ الاستقرار النقدي -0.44- وهذا بسبب تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي حيث قارب الصفر وتقلص في الكتلة النقدية بنسبة 0.8% - ويعود سبب هذا الانخفاض أولاً لانخفاض أسعار البترول بنسبة 9.7%¹ وأيضاً لانخفاض القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف بسبب تراجع الودائع تحت الطلب للشركة الوطنية للمحروقات والتي تراجعت بـ 71.3%².

وفي سنة 2020 سجل معامل الاستقرار النقدي قيمة سالبة قدرت -0.73- فبدأت بالابتعاد عن الواحد، مما يعني دخول الاقتصاد في حالة من الركود ولما نسقطه، حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.5% - و انتقلت من 23090.1 مليار دينار سنة 2019 الى 20902.1 مليار دينار سنة 2020، على الواقع نجد أنه في بداية سنة 2020 تم تسجيل تراجع كبير في النشاط الاقتصادي بسبب الجائحة الصحية covid 19 التي

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2019، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 31

² التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2019، مرجع سابق، ص 133

أدت لغلق العديد من المؤسسات وتسريح عدد كبير من العمال وبالتالي ارتفاع من نسب البطالة، وكذلك تسجيلات عجوزات في كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

عرفت سنتي 2021 و 2022 تحسن معامل الاستقرار النقدي حيث أصبح قريب من الواحد إذ بلغ 0.66 و 0.52 على التوالي وهذا بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية ب 14.3% و 27.3% على التوالي بعدما كان نموها 7% و -9.5% سنة 2020 وهذا بسبب الانتعاش بعد تخفيف إجراءات الحجر، حيث انتعشت أسعار البترول بعد الانخفاض الذي شهدته حيث بلغ أعلى سعر له في سبع سنوات، كما شهد الناتج الداخلي الإجمالي تحسن بلغ 32028.4 مليار دينار سنة 2022 وتعدى مستواه ما قبل الأزمة، كما انتعشت قطاعات خارج المحروقات بسرعة أكبر بعد قيام الدولة ببرنامج الخاص بإعادة التمويل حيث سجلت الكتلة النقدية نموا منتقلة من 17659,64 مليار دينار 2020 إلى 22930.1 مليار دينار سنة 2022.

المبحث الثالث: تطور الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر

تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الاستقرار العام للأسعار، ودعم النمو الاقتصادي، والحفاظ على توازن القطاع الخارجي. وتسعى هذه الأهداف إلى ضمان بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار وتحسن من مستوى المعيشة. ويُعد التحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار المالي من أبرز الغايات التي يركز عليها بنك الجزائر عبر توجيه السياسات النقدية المناسبة.

المطلب الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

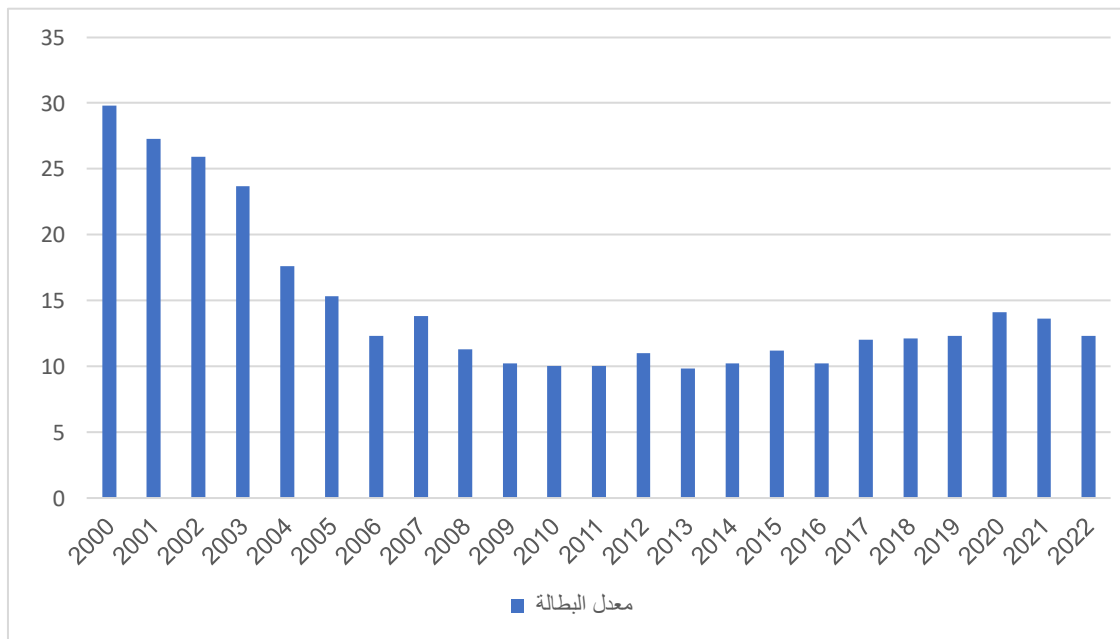
يعتبر هدف زيادة معدلات التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، وهو يرتبط بشكل وثيق بتحقيق النمو الاقتصادي. لذا، فإن عدم تحقيق النمو يؤثر سلباً على مستويات التوظيف. هذا الوضع يلقي بظلاله على السياسة النقدية من خلال عدم قدرتها على تخفيف معدلات البطالة، مما يعكس ظروف الواقع الاقتصادي الجزائري.

جدول رقم 2-11: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل البطالة	29.80	27.30	25.90	23.70	17.60	15.30	12.30	13.80	11.30	10.20	10.00	10.00
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
معدل البطالة	11.00	9.80	10.20	11.20	10.20	12.00	12.10	12.30	14.10	13.60	12.30	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator>

الشكل رقم 2-7: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 11

من خلال الجدول رقم 11 والشكل التوضيحي رقم 7، يمكن ملاحظة أن معدل البطالة بلغ ذروته خلال فترة الدراسة في عام 2000، مسجلاً نسبة 29.8%. يعود هذا الارتفاع إلى تداعيات الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر منذ عام 1990، حيث تحولت من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، مما أدى إلى إغلاق المؤسسات وتسريح العمال.

بعد ذلك، بدأ معدل البطالة في الانخفاض تدريجياً ليصل إلى 11.3% في عام 2008، ويرجع ذلك إلى إطلاق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط.

بعد ذلك استقر معدل البطالة عند حدود 10% منذ سنة 2009 إلى غاية سنة 2016 وذلك بفضل إطلاق البرنامج الثالث لدعم النمو الاقتصادي. أما بالنسبة للسياسة النقدية خلال هذه الفترة، فلم تساهم بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة نظراً لتوجهاتها الانكماشية، حيث ركزت على امتصاص فائض السيولة باستخدام أدواتها الغير مباشرة.

أما في الفترة التي تلت ذلك، فقد استقر معدل البطالة عند حدود 12% حتى عام 2022، باستثناء عام 2020 الذي شهد ارتفاعاً في معدل البطالة إلى 14.1% يعود ذلك إلى تأثير الأزمة الصحية العالمية لكورونا، حيث تراجعت أسعار النفط قليلاً قبل أن تستقر في السنوات اللاحقة.

المطلب الثاني: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10. والجدول التالي يبين تطور مستوى النمو في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

جدول رقم 2-12: تطور معدلات النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

2010		2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
3.6		1.6	2.4	3.0	2.0	5.1	5.2	6.9	4.7	2.1	2.4	معدل النمو
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
3.6	3.8	-5.0	0.9	1.4	1.3	3.2	3.7	3.8	2.8	3.3	2.8	معدل النمو

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2004 و 2008 و 2013 و 2018 و 2023

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تزايد في معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2000-2004)، و ذلك بفضل تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وتحسن أسعار البترول، وانطلاق الإنتاج الصناعي، وتحسن

إنتاج القطاع الفلاحي، وتم تسجيل أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة في عام 2003 حيث بلغ 6.9%، كما حافظ معدل النمو الاقتصادي على مستويات إيجابية خلال الفترة من 2005 إلى 2009، حيث تزامنت هذه المرحلة مع تبني الجزائر للمشروع التكميلي لدعم برنامج النمو الاقتصادي، الذي تم تخصيص مبلغ إجمالي قدره 4202.7 مليار دينار جزائري لهذا المشروع، وفي هذه المرحلة سجل معدل النمو أعلى مستوى له في عام 2005 حيث بلغ 5.1%، ثم بدأ معدل النمو في الانخفاض ليصل إلى 1.6% في عام 2009، وذلك نتيجة للأزمة العالمية المتعلقة بالرهون العقارية وما نتج عنها من تراجع في أسعار النفط، مما أثر بالسلب على معدل النمو في الجزائر، وخلال الفترة ما بين 2010 و2014 عرفت معدلات النمو الاقتصادي استقراراً نسبياً، حيث ارتفعت في عام 2010 إلى 3.6% بالتزامن مع البرنامج الخماسي للتنمية، ومن الجدير بالذكر أنه تم تسجيل أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة في عام 2014، حيث بلغ 3.8%.

بعد ذلك تبنت الدولة برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019 والتي سجلت فيها معدلات نمو متناقصة بسبب الأزمة العالمية سنة 2014 والمتمثلة في انخفاض أسعار البترول حيث انخفض المعدل ليصل لنسبة 0.9% سنة 2019، ثم في سنة 2020 سجل أدنى معدل نمو شهدته الجزائر خلال هاته الألفية حيث انخفض هذا معدل إلى -5% بسبب جائحة كورونا وتبعاتها محلياً وعالمياً، ليشهد بعدها ارتفاعاً معتبراً سنتي 2021 و2022 بالنسبة 3.8% و 3.6% على التوالي، وهذا راجع للسياسة التي انتهجتها الدولة والمتمثلة في سياسة النمو الجديد خلال الفترة (2019-2030).

وتظهر التغيرات المسجلة في معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022 أنها لم تكن ناتجة بالأساس عن فعالية السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر، بل تعود في جوهرها إلى تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما يعكس استمرار ارتباط الأداء الاقتصادي الوطني بالعوائد الريعية الطاقوية.

المطلب الثالث: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

يُعدّ التضخم مؤشراً للتغيرات العامة في الأسعار، وفي الجزائر تأتي أسبابه ليس فقط من الجانب النقدي، بل هي أيضاً هيكلية ومؤسسية. ومنذ دخول قانون النقد والقرض رقم 90/10 حيز التنفيذ، بدأ النظر إلى الأسعار كعامل أساسي في الاقتصاد، حيث تم اتباع سياسة التحرير التدريجي للتضخم المكبوت.¹

إن قدرة السلطات النقدية على معالجة التضخم تعتمد بشكل كبير على السياسة النقدية الصارمة التي تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية من خلال التحكم في تدفقها. يتم ذلك عن طريق ضبط نسب الفائدة المطبقة على إعادة تمويل البنوك، ونسب إعادة الخصم، والنسب المطبقة على المكشوفات، ومعدل الاحتياطي

¹ عصام لوشان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2010)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2013، ص 135.

الإجباري وغيرها. هذه السياسة المتشددة في إدارة الطلب أسهمت بشكل ملحوظ في تراجع معدلات التضخم، كما يوضح الجدول التالي:¹

جدول رقم 2-13: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
4.50	3.90	5.70	4.90	3.70	2.30	1.40	4.00	4.30	1.40	4.20	0.30	معدل التضخم
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
	9.30	7.20	2.40	2.00	4.30	5.60	6.40	4.80	2.90	3.30	8.90	معدل التضخم

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم قد بلغ أدنى قيمة له طوال فترة الدراسة سنة 2000 بمعدل 0.30% وذلك بسبب اتباع سياسة ائتمانية صارمة الهدف منها الحد من التوسع النقدي والتحكم في السيولة، أما سنة 2001 فقد ارتفع فيها معدل التضخم إلى 4.20% وذلك يرجع إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية في هذه السنة بالإضافة إلى إطلاق مشروع برنامج الإنعاش الاقتصادي، لكن سرعان ما عاد إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2002 حيث بلغ 1.40% ليرتفع مرة أخرى في سنة 2003 و2004 ويعود مجددا إلى نفس المعدل سنة 2005.

بالنسبة للفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2012 فقد شهد معدل التضخم فيها ارتفاعا تدريجيا ليصل إلى 8.90% سنة 2012، وهذا الارتفاع يعود إلى الأزمة المالية العالمية من جهة وإلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد والفوائض المالية التي حققتها الجزائر خلال تلك الفترة من جهة أخرى.

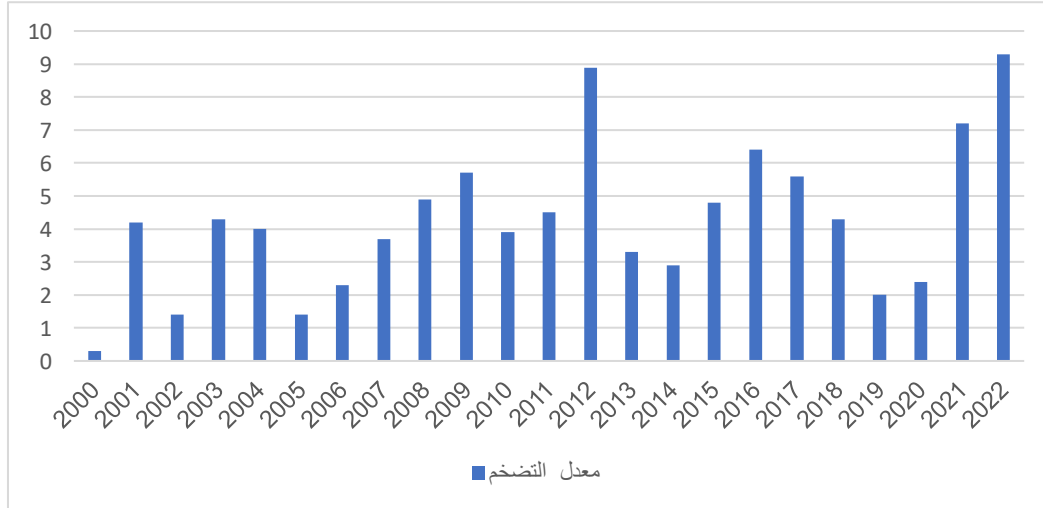
تزامنا مع إطلاق برنامج التكميلي لدعم النمو بعد سنة 2010 انخفض معدل التضخم كثيرا ليلبلغ 2.90% سنة 2014، ويرجع هذا الانخفاض بشكل كبير إلى تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية وكذا رفع بنك الجزائر لنسبة الاحتياطي الإجباري في ماي 2012 مما زاد من حجم استيعاب السيولة.

أما عن سنة 2015 وما بعدها فقد كانت معدلات التضخم متذبذبة، وذلك ناتج عن تقلبات أسعار النفط وإلى زيادة أسعار بعض السلع المحددة ثم عاد للانخفاض سنة 2020 حيث بلغ 2.40%، وهذه التطورات الغير نمطية يتم ترجيح سببها إلى كثرة نشوء الاختلالات تنظيمية في غالبية الأسواق الاستهلاكية العالمية.

¹ بوشنب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013، مجلة معارف، السنة

وحسب دراسة قام بها بنك الجزائر، فإن الزيادة الملحوظة في معدل التضخم خلال سنتي 2021 و2022 يرجع بشكل أساسي إلى التضخم المستورد، بسبب ضعف إحلال الإنتاج المحلي محل المنتجات المستوردة، مما يعرض الأسعار المحلية للتقلبات الشديدة.

الشكل رقم 2-8: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022



المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال معطيات الجدول رقم 13

المطلب الرابع: تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

تظهر فعالية السياسة النقدية في بلوغ هدف التوازن الخارجي من خلال قدرتها على تحسين وضعية ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف. وباعتبار أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر يخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي كارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، فإن فعالية السياسة النقدية تبقى نسبية في الحفاظ على استقراره. والجدول الموالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2022:

جدول رقم 2-14: تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: مليار د.ج)

2010		2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
15.33		3.86	36.99	29.55	17.73	16.94	9.25	7.47	3.66	6.19	7.57	رصيد ميزان المدفوعات
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
18.46	-1.48	-16.36	-16.92	-15.82	-21.76	-26.03	-27.53	-5.88	0.13	12.05	20.14	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2004 و2007 و2011 و2016 و2021 و2023

من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ أن ميزان المدفوعات الجزائري غلب عليه الفائض خلال الفترة 2000-2013 حيث سجل ميزان المدفوعات الجزائري فائضا مستمرا ومتزايدا باستثناء سنتي 2001 و2002 والذي بلغ فيهما الفائض على التوالي 6.19 مليار دولار و3.66 مليار دولار، وعاود ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل إلى أعلى مستوى له في سنة 2007 و2008 بفائض قدر على التوالي 29.55 مليار دولار و36.99 مليار دولار، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، ثم انخفضت قيمته في سنة 2009 إلى 3.86 مليار دولار، ويرجع هذا الانخفاض إلى الأزمة البترولية وما صاحبها من انخفاض في أسعار البترول، و مع ذلك شهد هذا المعدل ارتفاعا مرة أخرى سنتي 2010 و2011 حيث سجل 15.33 مليار دولار و 20.14 مليار دولار على التوالي، ليصل إلى أدنى مستوى له في هذه الألفية سنة 2019 بـ 16.92- مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية و أيضا بسبب أزمة كورونا العالمية، و في سنة 2020 سجل 16.36-، ليبدأ بعد ذلك في التحسن تدريجيا، حيث بلغ 18.46 مليار دولار سنة 2022، و قد جاء هذا التحسن الطفيف نتيجة لتعافي الاقتصاد الوطني من الصدمات الداخلية و الخارجية التي تعرض لها.

ومن خلال تحليلنا لهذا الجدول يمكننا القول أن التحولات التي طرأت على ميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة، لم تكن نابعة من تأثير مباشر للسياسة النقدية أو نتيجة لتدابير اقتصادية داخلية فعالة، بل جاءت إلى حدٍ كبير انعكاسًا للتقلبات التي شهدتها الأسواق النفطية العالمية.

خلاصة الفصل:

كحوصلة عامة يمكن إيجاز أهم النتائج المتوصل إليها في الفصل السابق في النقاط التالية:

- قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10، كان القطاع المالي في الجزائر صغيراً ومجزأ، حيث عمل بشكل رئيسي كوسيلة مالية لاستثمارات القطاع العام دون وجود أسواق مالية، وكانت البنوك التجارية تجمع مدخرات الأسر والشركات عبر شبكة من الفروع، ثم توجه هذه الأموال إلى تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة.
- منذ مطلع الألفية الجديدة، دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة انتعاش ملحوظة مدفوعة بارتفاع أسعار النفط، وهو ما انعكس إيجاباً على السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2008. فقد استغادت الجزائر من مداخل ضخمة مكنتها من تسديد ديونها الخارجية وتكوين احتياطي مهم من العملة الصعبة. في هذا السياق، كانت السياسة النقدية موجهة أساساً نحو امتصاص فائض السيولة الناتج عن الإنفاق العمومي، في ظل غياب ضغوط تضخمية كبيرة. حيث اعتمد بنك الجزائر على مجموعة من الأدوات النقدية. من بين هذه الأدوات، استخدم معدل إعادة الخصم للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح القروض، إلا أن فعاليته تراجعت بسبب فائض السيولة في الاقتصاد. كما لعب الاحتياطي الإجمالي دوراً في امتصاص السيولة المصرفية الزائدة، حيث شهد معدلات متغيرة وفقاً للظروف الاقتصادية. إلى جانب ذلك، لجأ بنك الجزائر إلى عمليات السوق المفتوحة للتحكم في حجم الائتمان، واستعمل آلية استرجاع السيولة من خلال إلزام البنوك بإيداع جزء من سيولتها لديه مقابل فائدة ثابتة، مما ساعد في تنظيم تدفقات النقدية. بالإضافة إلى ذلك، تم إدراج تسهيلات الودائع كوسيلة لاستيعاب السيولة الفائضة داخل النظام المصرفي، وهو إجراء يهدف إلى تحسين إدارة النقد والسيولة ضمن السوق المصرفية. ورغم أن البنك المركزي لم يكن فاعلاً نشطاً، إلا أن استقرار الأسعار وسعر الصرف يعكسان فعالية نسبية للسياسة النقدية في هذه المرحلة، وإن كانت هذه النتائج مدعومة بالأساس بعوامل خارجية وليست ناتجة عن إصلاحات هيكلية داخلية.
- ابتداءً من سنة 2009، ومع بداية تراجع أسعار النفط، بدأت تظهر بوادر اختلال في التوازنات الاقتصادية، ما ألقى بظلاله على السياسة النقدية التي دخلت مرحلة من الحذر والمراقبة. حاول بنك الجزائر التحكم في السيولة ومواجهة بداية التضخم عبر أدوات تقليدية، لكن التوسع المستمر في الإنفاق العمومي، دون مرافقة بإصلاحات هيكلية، قلّل من فعالية السياسة النقدية. فرغم أن التضخم بقي ضمن نسب معقولة، إلا أن هذه المرحلة شهدت بداية فقدان التوازن بين الكتلة النقدية ونمو الناتج الداخلي الخام، ما أدى إلى تضائل التأثير الإيجابي للسياسة النقدية على النمو والاستقرار المالي. فيما يتعلق بسعر الفائدة، لوحظ تذبذب ملحوظ حيث ظل معدل الفائدة على القروض ثابتاً عند 8%، بينما انخفض معدل الفائدة على الودائع، مما حدّ من جاذبية الادخار المصرفي ودفع الأفراد نحو البحث عن خيارات استثمارية أخرى. كما شهد سعر الصرف

تدهورًا تدريجيًا، حيث ضعف الدينار الجزائري مقابل الدولار. أما معامل الاستقرار النقدي، فقد سجل تغيرات متباينة بين الاستقرار النسبي خلال بعض الفترات والانكماش أو التضخم في فترات أخرى. وعلى صعيد ميزان المدفوعات، حقق الاقتصاد الجزائري فائضًا ملحوظًا خلال السنوات الأولى من الألفية، لكنه تحول إلى عجز بدءًا من 2014 بفعل الانخفاض الحاد في أسعار النفط، مما شكل تحديًا كبيرًا أمام السياسات النقدية للحفاظ على الاستقرار المالي

- ثم جاءت مرحلة 2015 إلى 2019 التي يمكن اعتبارها الأصعب من حيث فعالية السياسة النقدية، حيث شهدت الجزائر أزمة حقيقية بفعل الانهيار الحاد في أسعار النفط وتراجع الاحتياطي من العملة الصعبة. في هذا السياق، تم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي أو ما يعرف بـ "الطبع النقدي" لتمويل عجز الميزانية، وهو ما أدى إلى تضخم غير معلن وفقدان شبه تام لاستقلالية السياسة النقدية التي أصبحت أداة في يد السياسة المالية. خلال هذه الفترة، فشلت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها الأساسية، سواء من حيث استقرار الأسعار أو دعم النمو، وزادت مخاطر الانفلات النقدي والمالي في ظل غياب إصلاحات هيكلية حقيقية.

- مع بداية سنة 2020، دخلت الجزائر مرحلة جديدة فرضتها تداعيات أزمة كوفيد-19، لكنها تميزت بمحاولة إعادة ضبط تدريجي للسياسة النقدية، خاصة مع توقف العمل بالتمويل غير التقليدي. في هذه المرحلة، عمل البنك المركزي على إعادة تفعيل أدوات التحكم في الكتلة النقدية، وتعزيز الرقابة على الجهاز المصرفي، في وقت شهدت فيه البلاد بعض التعديلات الاقتصادية على مستوى قانون الاستثمار وتحفيز القطاعات الإنتاجية. ورغم استمرار التحديات، إلا أن السياسة النقدية بدأت تسترجع بعضًا من فاعليتها، لا سيما في استقرار التضخم وسعر الصرف، وإن بقي تأثيرها محدودًا بسبب هشاشة البنية الاقتصادية وضعف التنسيق مع السياسات الأخرى.

خاتمة:

خاتمة:

تعتبر السياسة النقدية في الوقت الحالي من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تقوم بتنفيذها السلطات النقدية لتحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، كتحقيق الاستقرار النقدي، تحقيق معدل نمو أمثل، معالجة الاختلالات الاقتصادية وغيرها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد، وحاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2022.

وخلال هذه الدراسة حاولنا التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ففي الفصل الأول كانت لنا تغطية لجل مفاهيم السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية بمختلف تعاريفهما، أما في الفصل الثاني قمنا بتحليل تطورات السياسة النقدية في الجزائر من خلال التعرض للإطار القانوني والتنظيمي لها، وذكر أدواتها وتطوراتها، ومدى فعاليتها خلال هذه الفترة.

نتائج اختبار الفرضيات:

قادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة:

الفرضية الأولى: للسياسة النقدية دور هام بين السياسات الاقتصادية وذلك بالتأثير على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي فرضية صحيحة، حيث تعتبر السياسة النقدية في الوقت الحالي من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تقوم بتنفيذها السلطات النقدية لتحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، كتحقيق الاستقرار النقدي، تحقيق معدل نمو أمثل، معالجة الاختلالات الاقتصادية وغيرها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد.

الفرضية الثانية: لقد كان لأدوات السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر آثار إيجابية على كل من النمو الاقتصادي، التشغيل، التضخم وميزان المدفوعات فرضية خاطئة، حيث توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى أن أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر كان لها تأثير محدود على النمو الاقتصادي، التشغيل، وميزان المدفوعات، في حين أظهرت فعالية نسبية في التحكم بالتضخم.

نتائج الدراسة:

بالإضافة إلى نتائج اختبار الفرضيات فقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج الأخرى نورد أهمها فيما يلي:

- ❖ السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية بغرض التحكم في الجانب النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية.
- ❖ تهدف السياسة النقدية لتحقيق جملة من الأهداف النهائية كالاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل التام، التوازن الخارجي وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، من خلال جملة من الأهداف الوسيطة والأولية والنهائية كالمجمعات النقدية والتأثير على معدلات الفائدة وسعر الصرف.

- ❖ تطورت معالم السياسة النقدية في الجزائر بعد إصلاحات الألفية الثالثة بصدور الامر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 10-90 ثم الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض وكذا الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم لقانون 11-03.
- ❖ أصبح بنك الجزائر بموجب هذه الإصلاحات يستعمل خليطاً متجانساً من الأدوات من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وجميع المتغيرات الاقتصادية ولعل أهمها: تأطير القروض البنكية. الاحتياطي الإجباري، معدل إعادة الخصم.
- ❖ استطاع بنك الجزائر التحكم في السيولة النقدية المتراكمة من خلال استخدام أدوات حديثة للسياسة النقدية أبرزها استرجاع السيولة لفترة استحقاق (7 أيام و03 اشهر و06 اشهر) والتسهيل الخاصة بالودائع المغلة للفائدة.
- ❖ منذ عام 2000 حتى 2008، شهد الاقتصاد الجزائري انتعاشاً ملموساً مدعوماً بالارتفاع المتواصل في أسعار النفط، مما زاد من فعالية السياسات النقدية المتبعة. عمل بنك الجزائر على استيعاب فائض السيولة من خلال تطبيق أدوات نقدية مثل معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري، وعمليات السوق المفتوحة. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت تسهيلات الودائع كوسيلة فعالة لتنظيم السيولة داخل النظام المصرفي. رغم أن البنك المركزي لم يكن له دور بارز أو قوي خلال تلك الفترة، إلا أن ثبات الأسعار واستقرار سعر الصرف يعكسان درجة من النجاح النسبي للسياسة الاقتصادية المطبقة آنذاك.
- ❖ منذ عام 2009، بدأت السياسة النقدية في الجزائر تواجه تحديات كبيرة نتيجة انخفاض أسعار النفط وزيادة الإنفاق العام، مما انعكس سلباً على فعاليتها في السيطرة على السيولة ومعدلات التضخم. ومع الفترة الممتدة بين 2015 و2019، تفاقمت الأزمة بشكل أكبر عقب تبني التمويل غير التقليدي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع التضخم وتراجع استقلالية السياسة النقدية. في تلك الفترة، لم تتمكن السياسة النقدية من تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، نتيجة لغياب الإصلاحات الهيكلية الضرورية.
- ❖ منذ عام 2020، عملت السياسة النقدية في الجزائر على استعادة فعاليتها بعد التحديات التي خلفتها أزمة كوفيد 19 ووقف العمل بالتمويل غير التقليدي. انصب تركيز البنك المركزي على التحكم في الكتلة النقدية وتعزيز الرقابة على النظام المصرفي، مصحوباً بإصلاحات في قانون الاستثمار. وعلى الرغم من التحسن النسبي في استقرار معدلات التضخم وأسعار الصرف، إلا أن التأثير بقي محدوداً نتيجة لهشاشة الاقتصاد وضعف التناغم بين السياسات المختلفة.

الاقتراحات:

- ❖ من خلال النتائج التي توصلنا إليها من هذا البحث، يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:
- ❖ إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية في رسم وتنفيذ سياسها النقدية دون الخضوع لأي اعتبارات سياسية كانت.

- ❖ يجب توفر مستوى عال من المصادقية لدى السلطة النقدية وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية دون تقصير.
- ❖ ضرورة إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية تقوم على الصرامة والشفافية والدقة في اتخاذ القرار وذلك من خلال العمل على تنويع مصادر الدخل في الجزائر بعيدا عن قطاع المحروقات، من خلال تطوير القطاعات الأخرى للوقاية من الصدمات النقدية السلبية، وتحقيق الاستقرار النقدي.

أفاق البحث:

- يفتح هذا البحث المجال للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بالموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:
- ❖ فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي.
 - ❖ أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة الاقتصادية.
- وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار موضوع البحث وفي دراسته سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

أولاً - باللغة العربية:

أ- الكتب:

- (1) أحمد زهير الشامية، النقود والمعارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- (2) احمد مجذوب احمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية، 2003.
- (3) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- (4) حجابي إبراهيم محمد، المعلومات المحاسبية وأثرها على السياسات الاقتصادية والنقدية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، 2018.
- (5) خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (النقود - البنوك التجارية - البنوك الإسلامية - السياسة النقدية - الأسواق - المالية الأزمات المالية)، دار الجامعة، مصر، 2013.
- (6) خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي للبنوك الإلكترونية والبنوك التجارية السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
- (7) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع الأردن، 2006.
- (8) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
- (9) ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.
- (10) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1993.
- (11) عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- (12) عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الطبعة الثانية. الكرك.
- (13) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- (14) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الطبعة الأولى الإسكندرية، مصر، 2009.
- (15) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.

- 16) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 17) علي عبد الوهاب نجا، أحمد رمضان نعمة الله، النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر 2018.
- 18) الفولي أسامة، شهاب مجدي محمود، مبادئ النقود والبنك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1997.
- 19) لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.
- 20) محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 21) محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2013.
- 22) ناظم محمد نوري الشهري، محمد موسى الشروق، مدخل في عام الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 23) وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2017.
- 24) يوسف كمال، السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 1996.
- 25) الطاهر لطرش، كتاب الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، نوفمبر 2012.

ب- أطروحات ومذكرات:

- 1) بن طالب فريد، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحها في ظل التغيرات الدولية، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002.
- 2) حمداني معمر، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 2021/2022.
- 3) عصام الدين فؤاد أحمد، فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 1989.
- 4) ماجدة فايق جندي، السياسات النقدية في الكويت، رسالة ماجستير غير منثورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982.

- (5) ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل - جامعة بسكرة، 2003.
- (6) إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، أطروحة ماجستير في علوم الاقتصاد، فرع نقود وبنوك جامعة الجزائر -3، 2010/2011.
- (7) طاهري سارة، بورارة أكرم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2015-2022، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قلمة، سنة 2022-2023.
- (8) عصام لوشان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2013.

ج- المجالات والمقالات:

- (1) صالح صالح، أدوات السياسة النقدية أو المالية الملازمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مقالات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2012.
- (2) محمد صلاح يونس، قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، مجلة شعاع للدراسات، الاقتصادية العدد 4 الجزائر، 2018.
- (3) مزيان محمد توفيق، بن قدور علي، أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة (1990-2015)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان.
- (4) جليل شعبان ضمد عقيل عبد محمد الحمدي، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07 العدد 27 جامعة البصرة، العراق، 2011.
- (5) بوشنب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013، مجلة معارف، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر 2015.
- (6) سليم موساوي، أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة معارف لقسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر 2015.
- (7) عبد المجيد قدي، مصطفى العرابي، ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي لتمويل الإسلامي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، جامعة خميس مليانة، سنة 2016.
- (8) محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري للدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014.
- (9) حسين بن العارية، عبد السلام بلبالي، تحليل فاعلية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية، حالة الجزائر 2000-2014، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2017.

- (10) بوبودة زهرة، راضية مصداع، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال. المجلد: 07، العدد: 01 مارس 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.
- (11) علام أسماء، علام فاطمة، واقع السياسة النقدية خلال فترة 2010-2017، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2، العدد 3، سبتمبر 2020، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.
- (12) فتحة بن علي، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، السنة 2020.
- (13) حمداني معمر، بناي مصطفى، السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد 02، سنة 2021.
- (14) طيب شدولي، بن شيخ عبد الرحمان، إصلاحات السياسة النقدية في ظل الحوكمة ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية خلال فترة 2000-2023، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، سنة 2024.

د - ملتقيات ومؤتمرات:

- (1) بلخريصات رشيد بن سعيد محمد، فعالية منظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية التشغيل الكامل، ورقة علمية مقدمة ضمن مؤتمر العلمي حول الأداء المتميز لمنظمات الحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 08/09 مارس 2005.
- (2) سالمى جمال، السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 29/30 نوفمبر 2004.

هـ - التقارير والقوانين والتشريعات والأوامر:

- (1) القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 أبريل 1990.
- (2) القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدل لقانون النقد والقرض 90-10.
- (3) الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10.
- (4) الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.
- (5) الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2012.
- (6) التقرير السنوي لبنك الجزائر (من تقرير 2004 الى تقرير 2023).

7) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول، نوفمبر 2015

و- المحاضرات:

1) ضيف أحمد، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة البويرة، 2016.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

الكتب:

- 1) John.N. Smithin, **Macro economics after Thatcher and Regan**. Billing & Sons, 1990
- 1) Allen, (Edward.D) and Brownlee, **Economics of public finance**, prentice-Hall, Inc, New York, 1948
- 2) Johnson. Hary,G. **Essays in Minctary economies**, 2nd ed George Allen and Unwin Ltd, London, 1969.
- 3) Einzig, Monetary Policy: Means and Ends, Penguin Books Harnonsdworth Midlesex, 1964.
- 4) Jaque Muller et autres, **économie manuel d'application**, Paris : DUNOD, 3eme édition, 2002.

ثالثا المواقع الإلكترونية:

1. <https://data.albankaldawli.org/indicator>
2. <https://www.bank-of-algeria.dz>

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، من خلال الجمع بين التحليل النظري والتقييم التطبيقي. في الجانب النظري، تم تناول مفهوم السياسة الاقتصادية ودور السياسة النقدية ضمنها، مع تحليل أهدافها وأدواتها. أما في الجانب التطبيقي، فقد ركزت الدراسة على تطور السياسة النقدية في الجزائر، لاسيما في ضوء الإصلاحات التي أقرها القانون 10/90، مع تحليل أداء أدوات السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022، ومدى تأثيرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وذلك باستخدام إطار مربع كال دور.

وقد أظهرت النتائج أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة لم تحقق الفعالية المرجوة، إذ رغم نجاحها النسبي في الحفاظ على معدلات تضخم مستقرة، إلا أنها أخفقت في بلوغ أهداف اقتصادية أخرى مثل تحقيق النمو الاقتصادي ورفع معدلات التشغيل. كما كشفت التحليلات عن ضعف في التحكم بالكتلة النقدية، مما يعكس تأثر المتغيرات النقدية بعوامل خارج نطاق السياسة النقدية، كأداء قطاع المحروقات والتقلبات الدولية.

الكلمات المفتاحية: سياسة اقتصادية، سياسة نقدية، نمو اقتصادي، تضخم، استقرار نقدي.

Abstract:

This study aims to highlight the role of monetary policy in achieving the objectives of economic policy in Algeria, through a combination of theoretical analysis and empirical assessment. The theoretical section addresses the concept of economic policy and examines the place of monetary policy within it, focusing on its goals and instruments. On the empirical side, the research investigates the evolution of Algeria's monetary policy, particularly in light of reforms introduced under Law 90/10. It also analyzes the performance of monetary policy tools during the period from 2000 to 2022 and their impact on indicators of economic stability, using Kaldor's Magic Square framework.

The findings indicate that Algeria's monetary policy during the studied period did not reach the expected level of effectiveness. While it managed to maintain relatively stable inflation rates, it fell short of achieving broader economic goals such as fostering economic growth and improving employment levels. The study also reveals a limited ability to control the money supply, suggesting that key monetary variables are strongly influenced by external factors, notably fluctuations in the hydrocarbon sector and Global economic conditions.

Keywords: Economic Policy, Monetary Policy, Economic Growth, Inflation, Monetary Stability